التجربة التنموية في المغرب (83)

رؤية نقدية

لا شك أن للتجربة التنموية في المغرب خصوصية تميزها عن جل التجارب التنموية في العالم العربي. ويجب التأكيد منذ البداية على أننا لا نعطي لهذه الخصوصية أي «امتياز» وبالتالي فنحن لا ننطلق في دراستها من أية نظرة معيارية، فالحكم على هذه التجربة سنتركه لنتائجها التي سنحاول إبرازها خلال العرض، وبالخصوص منها ما يخص الجوانب الإجتماعية الحضارية. إذن فما نريده من «خصوصية» التجربة التنموية في المغرب هو كونها تتميز عن معظم، بل كل، التجارب التنموية في العالم العربي بجملة من الخصائص لا نجدها ـــ على الأقل مجتمعة ـــ في أي قطر عربي آخر، فهي امتداد لخصائص التجربة المغربية ككل التي نجمل أهمها فيما يلي :

ـــ فمن جهة أولى تتميز التجربة المغربية ككل بعدم أخذها بالحزب الوحيد، وبالتالي فتعدد الأصوات فيها مسموح به قانونياً، بل منصوص عليه دستورياً. ولا تهمنا هنا الدوافع التي أملت ذلك وإنما يهمنا أن نسجل أنه نادراً ما يلاحظ في المغرب سكوت «الصوت الآخر» : صوت المعارضة السياسية المعترف بها دوما والمسموح لها بهامش من حرية التحرك قد يضيق أو يتسع حسب الظروف، ولكنه في كل الأحوال قائم موجود. وغير خاف أن هذه الظاهرة ـــ ظاهرة تعدد الأصوات ـــ تكتسي أهمية خاصة ليس فقط بالنسبة للتجربة ذاتها بل أيضاً لمن يريد دراستها، فهي تضع أمامه جملة من الآراء، متباينة أو متعارضة حول الموضوع الواحد، فضلًا عما ينتج عنها من «هتك حرمة» المعلومات والإحصاءات الرسمية ونشرها، أو على الأقل تيسير الحصول عليها. إن ظاهرة تعدد الأصوات هذه تضع أمام الباحث عدة ملفات حول القضية الواحدة وليس ملفاً واحداً «رسمياً». وهذا شيء قد لا يتوفر في كثير من الأقطار العربية الاخرى سواء منها الآخذة بنظام الحزب الوحيد أو المستغنية عن التنظيم الحزبي رأساً.

(83) أنجزت هذه الدراسة في خريف 1983 بطلب من الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وذلك في إطار الاعداد لوضع ستراتيجية عربية للتنمية الشاملة.

ـــ ومن جهة أخرى يمكن اعتبار المغرب من الدول العربية القليلة التي تتوفر على نظام للاحصاء، دوري ومنتظم وذي كفاءة لا بأس بها. وهكذا فعلاوة على الاحصاء العام الشامل الذي يجري بانتظام كل عشر سنوات (1960 ـــ 1972 ـــ 1982) هناك الاحصاءات القطاعية الدورية وغير الدورية التي تقوم بها الادارات المختصة وبعض المؤسسات العمومية فضلا عن عمل وزارة التخطيط، كما أن إعداد المخططات غالباً ما يكون مناسبة تقوم فيها مختلف الإدارات والمصالح الحكومية بدراسات وأبحاث قطاعية «فنية» لا تخضع في معظم الحالات لأي توجيه مسبق، وكثيراً ما تكتسي طابعاً نقديا صريحاً أو مضمراً. هذا فضلا عن أن «إقرار» المخططات يجري في الغالب بعد مناقشتها مناقشة عمومية إما في البرلمان أو في «مجالس عليا» ذات صبغة شبه تمثيلية، الشيء الذي يفسح المجال لـ «تسرب» المعلومات وتعميمها بهذه الصورة أو تلك من طرف الأصوات المعارضة. وإذا أضفنا إلى ذلك التقارير التي ينشرها البنك الدولي عن المغرب أدركنا أن هذا القطر يقدم فعلًا في مجال الدراسة والبحث نموذجاً لا أعتقد أن بالامكان الحصول على مثله في كثير من الأقطار العربية. (ننبه هنا إلى أننا اعتمدنا في هذا البحث على المراجع المذكورة أعلاه، وإذن فجميع الإحصائيات التي سنوردها إحصائيات رسمية).

ومن جهة ثالثة تتميز التجربة التنموية المغربية بتصريحها بطابعها «الليبرالي» واتجاهها «الرأسمالي». وإذا غضضنا النظر الآن عن مضمون هذه «الليبرالية»، الشيء الذي سنتعرض له فيما بعد، فإن المغرب هو من بين الدول العربية القليلة التي لم تعرف التأميمات «الاشتراكية» بل بالعكس، فإذا كانت الدولة المغربية قد ورثت ملكية بعض التجهيزات الأساسية من دولة الحماية فإنها ظلت، وما تزال، تشجع القطاع الخاص وتمده بالمساعدات والتسهيلات، مما كرس الإزدواجية في البنية الاقتصادية المغربية وعمل على تنميتها. وإذا كانت التجهيزات الأساسية كلها تقريباً في ملكية الدولة وتشكل القاعدة العريضة للقطاع العام، فإن أهمية القطاع الخاص لا ترجع إلى التجهيزات «الثانوية» التي يمتلكها بل إلى كونه يستثمر بهذا الشكل أو ذاك إنتاجية القطاع العام، أعني أنه يحصل بوسائل وأشكال مختلفة على منافع من خلال تعامله مع القطاع العام أكثر مما يحصل عليه من خلال استغلاله لوسائله الخاصة. وهكذا فبدلًا من أن يكون القطاع الخاص في خدمة القطاع العام نجد العكس هو السائد، فعلاوة على الأساليب غير القانونية التي يوظفها أصحاب القطاع الخاص لامتصاص فائض القيمة في القطاع العام هناك المساعدات والتسهيلات القانونية التي تتخذ شكل قروض وإعفاءات من الضرائب... ألخ. هذا بالاضافة إلى الدور الهام الذي تسنده مختلف المخططات للاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية في «مجهودات التنمية». وإذن فالتجربة التنموية في

المغرب قد قامت، ومنذ أوائل الستينات على ما سمي في مصر ــ السادات ب «الانفتاح». وبدون شك فإن تجربة «الانفتاح» المغربية تنطوي على دروس. ومن المفيد جدا التعرف عليها في إطار التفكير في التخطيط الشامل للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي.

هذه المعطيات الثلاث تجعل التجربة التنموية المغربية تجربة «منفتحة» بمعنيين : هي منفتحة بنيويا باعتمادها «الليبرالية» كاختيار ستراتيجي، وهي منفتحة إعلاميا بمعنى أنها إذ تعتمد الاحصاء في مخططاتها لا تضرب الحصار على المعلومات بل تترك الباب مفتوحا، بهذه الدرجة أو تلك لمن يروم الحصول عليها. غير أنه إذا كان هذا الانفتاح الاعلامي يسهل مهمة الباحث الدارس للتجربة التنموية المغربية فإن انفتاحها البنيوي يجعل مهمة هذا الباحث صعبة للغاية خصوصاً إذا هو أراد التركيز على الستراتيجية المتبعة في مخططات التنمية. ذلك أن ستراتيجية الانفتاح تعني، خصوصاً في بلد متخلف، غياب كل ستراتيجية إلا استراتيجية «الأمر الواقع»، أما ما عدا ذلك فمجرد كلام وديباجات تقول كل شيء ولا تقول شيئاً.

من هنا ضرورة النظر إلى ستراتيجيات التنمية في المغرب من خلال نتائجها الملموسة وليس من خلال ما تقوله عن نفسها أو ما تدعي تبنيه من مطامح وأهداف. ذلك أن ستراتيجية «الانفتاح» تستلزم الانفتاح الستراتيجي على كل الواجهات والاتجاهات عند الإعداد لمخططات التنمية كما تعني كذلك الاستعداد للتخلي، خلال تطبيق المخطط، عن أشياء وإضافة أشياء، الشيء الذي يصبح معه المخطط مجرد إطار لتحركات تنفعل بالمعطيات الواقعية، القارة والمتجددة، أكثر مما تفعل فيها. والتخطيط هنا يكتسي صورة أداة لتأطير الواقع قصد حمايته ولا يرمي قط إلى التحكم فيه وفرض نوع معين من التغير أو التطور عليه. وهذا يعني غياب «النموذج»، كمثال وبديل. فالنموذج الوحيد هو الواقع نفسه، أعني النموذج الذي يكرسه ذلك الواقع صراحة أو ضمناً. وإذن فمهمة الباحث هنا ليست في وصف أو مناقشة النماذج البديلة التي تطرحها التخطيطات المغربية، فمثل هذه النماذج غير موجودة، وإنما مهمته استخلاص النموذج الواقعي الذي تكرسه هذه المخططات.

تصدق هذه الملاحظة على جميع المخططات التنموية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال باستثناء الفترة الانتقالية، فترة السنوات الاولى من الاستقلال 1956 ــ 1960. أما بعد ذلك فقد التمست المخططات المغربية أهدافها ومضمونها من الواقع القائم، واقع النموذج «التعميري» الاستعماري الذي غرسته دولة الحماية في المغرب، والذي لم تعمل دولة الاستقلال إلا على «مغربته» والدفع به في «النمو» في الاتجاه الذي يستجيب لطموحات الفئات الاجتماعية المهيمنة اقتصاديا وسياسياً أي التي جمعت بصورة من الصور، وبتأثير هذا العامل أو ذاك، بين «الجاه والثروة» فجعلت كلا منهما في خدمة الآخر.

واضح إذن أن البحث عن النموذج أو النماذج المتضمنة في المخططات الاقتصادية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال يتطلب الرجوع إلى «الواقع» الذي ورثه عهد الاستقلال عن عهد الحماية والذي هو امتداد للمخطط «التعميري» الاستعماري كما طبق في المغرب. وبما أن المخططات الاقتصادية التي تعاقبت على مغرب الاستقلال قد بلغت لحد الآن سبع مخططات (المخطط الثنائي 1958 ــ 1959، المخطط الخماسي الاول 1960 ــ 1964، المخطط الثلاثي الاول 1965 ــ 1967، المخطط الخماسي الثاني 1968 ــ 1972، المخطط الخماسي الثالث 1973 ــ 1977، ثم بعد سنتين لـ «التأمل» جاء التصميم الثلاثي الثاني 1980 ــ 1982، ثم التصميم الخماسي الحالي المجمد 1983 ــ 1987)، وبما أن هذه المخططات قد تبنت نفس الستراتيجية العامة مع بعض التحولات التي فرضتها ظروف معينة فلعله سيكون من الأفضل منهجياً تحليل نتائج هذه المخططات ضمن مراحل ذات سمات خاصة وليس بوصفها مخططات مستقلة.

سينقسم البحث إذن إلى خمس فقرات رئيسية تحلل بالتتابع الستراتيجيات التنموية التي تعاقبت على المغرب منذ أن غزته، لأول مرة الأساليب الحديثة في تسيير الشؤون العامة، السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية، أعني منذ أن بدأت الحماية الفرنسية تغرس فيه دولتها القائمة على نمط «التعمير» الاستعماري. وهكذا سنخصص الفقرة الاولى لهذا «التعمير» الاستعماري وستراتيجيته، أما الفقرة الثانية فسنتناول فيها المرحلة الانتقالية التي تميزت باستلام السلطة وبناء الأجهزة والطموح إلى إعادة هيكلة نظام «التعمير» الاستعماري. أما الفقرة الثالثة فنخصصها لاستراتيجية «الليبرالية» و «الإنفتاح» ونتائجها خلال الستينات (1963 ــ 1972). أما الفقرة الرابعة فسنخصصها للسبعينات وبداية الثمانينات وما حدث فيها من أزمات ومحاولات «للتصحيح» وتأتي الخاتمة بعد ذلك لتحاول تجاوز معطيات التحليل التشخيصي للواقع وطرق آفاق نظرية تطرح بعض جوانب إشكالية التنمية ليس في المغرب وحسب بل وفي الوطن العربي بصورة عامة.

1 ــ ستراتيجية «التعمير» الاستعماري وطبيعة النموذج الذي غرسته :

لايتعلق الامر هنا بتحليل الظاهرة الاستعمارية ككل، كما عانى منها المغرب، ولا بالتأريخ لمسلسل «التعمير» الاستعماري الذي فرض عليه والذي امتد على مدى أربعين عاماً عرف خلالها تقلبات وتطورات كانت تمليها الظروف الدولية أحيانا (الحرب العالمية الاولى، والثانية بكيفية خاصة) وردود الفعل الوطنية أحيانا أخرى، وإنما نريد فقط إبراز العناصر الرئيسية في النموذج «التعميري» الذي غرسه الاستعمار في هذا الجزء من الوطن العربي، مركزين بكيفية

خاصة على تلك التي بقيت تطبع واقعه بعد الإستقلال وتوجه، بكيفية أو بأخرى، مخططات التنمية فيه.

كان المغرب في سنة 1912 (سنة توقيع معاهدة الحماية) ينتمي بكل مؤسساته وبنياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية إلى الماضي. لقد كان كل شيء فيه امتداداً واستمراراً لمغرب القرون الوسطى، وذلك على عكس بعض البلدان العربية التي عاشت نوعاً من الانفتاح على العالم الحديث قبل ذلك بكثير، إذ منها من يرجع انفتاحه على العالم الحديث إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر : مصر مثلًا. ويفسر المؤرخون هذه العزلة التي فرضها المغرب على نفسه خلال القرن التاسع عشر على أنها رد فعل منه ضد تدخلات الدول الاستعمارية ومطامعها فيه. ويمكن النظر إلى رد الفعل هذا كـ «فعل» طبيعي من بلد حافظ على استقلاله ووحدة كيانه طوال أربعة عشر قرناً إذ لم يسبق له أن اندمج لا في الإمبراطورية العباسية ولا في الدولة الفاطمية، التي كانت في وقت من الأوقات الدولة المهيمنة في المغرب العربي، كما أنه لم يقع قط تحت النفوذ المباشر وغير المباشر للدولة العثمانية، بل لقد حافظ على استقلاله ووحدة كيانه، وبالتالي، على «عزلته» حتى في القرن التاسع عشر الذي اشتد فيه المد الإستعماري في آسيا وإفريقيا، بل وفي المغرب العربي ذاته.

وعلى الرغم من الضغوط الشديدة التي مارستها عليه الدول الاوروبية، خصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قصد دفعه للقيام بـ «الإصلاحات» الضرورية لتسهيل سيولة التجارة الاوروبية داخل مدنه وقراه وضمان أمن طرقها وسلامة القائمين بدور الوساطة لها، بل والحصول لهم على امتيازات وعلى نوع من الحصانة «الديبلوماسية» وعلى الرغم كذلك من محاولات «الاصلاح» التي قام بها بعض ملوكه في أواخر القرن الماضي قصد تحديث بعض الأجهزة العسكرية والاقتصادية وبهدف المحافظة على الإستقلال... على الرغم من هذا وذاك فلقد بقي المغرب حتى سنة 1912 خالياً من كل مظاهر المدنية الحديثة سواء على مستوى التجهيزات الاقتصادية أو على مستوى العلاقات الاجتماعية والمؤسسات السياسية أو على مستوى الحياة الفكرية، حتى إذا تم توقيع معاهدة الحماية (30 مارس 1912) سارت عملية «التهدئة» ـــ أي الاحتلال العسكري للمدن والبوادي والجبال ـــ التي استمرت إلى منتصف الثلاثينات، سارت تلك العملية جنباً إلى جنب مع عملية غرس بنيات وأجهزة الدولة «الحديثة» فيه، على المستويات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية والثقافية، في أفق استعماري صريح و «قانوني» وضمن ستراتيجة «تعميرية» تهدف إلى غرس الوجود الاستعماري وتوطيده وتعميقه، وقد بلغ العمل «التعميري» الإستعماري الفرنسي أوجه في المغرب خلال الأربعينات بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي دفعت رؤوس الأموال الفرنسية

إلى القيام باستثمارات واسعة في المغرب حيث «الأمن» والإستقرار واليد العاملة الرخيصة.

كانت ستراتيجية «التعمير» الاستعماري في المغرب تتوم منذ البداية على تكريس ثنائية صميمة في جميع الميادين : ففي الميدان السياسي حافظت هذه الستراتيجية، طبقاً لبنود معاهدة الحماية، على كيان الدولة المغربية العتيقة بعد أن نزعت منها السلطة الفعلية ووضعتها في أيدي القائمين على دولة الحماية وأجهزتها المنقولة من الدولة ـــ الأم، الدولة الفرنسية النامية المتطورة. لقد كان هناك إذن جهازان سياسيان أحدهما تقليدي صوري مغلوب على أمره «مَخْزِني»، والآخر حديث يملك كل السلطة ويمارس الحداثة على أعلى مستوياتها العقلانية. أما في الميدان الاقتصادي فقد صنفت ستراتيجية «التعمير» الاستعماري المغرب إلى «مغرب نافع» و «مغرب غير نافع»، وبالتالي تركزت جهود «التعمير» على «المغرب النافع»، النافع للامبراطورية الفرنسية المكمل لاقتصادها الرأسمالي الامبريالي. وأما في الميدان الاجتماعي والثقافي فقد حرصت ستراتيجية «التعمير» الاستعماري على «تجنب زعزعة المجتمع وعدم المس بتقاليده... وتوجيه تطور الطبقات فيه ضمن الاطار الخاص بها». حسب تعبير أحد واضعي الستراتيجية المذكورة. وهكذا حرصت دولة الحماية على الحفاظ للمجتمع والثقافة في المغرب على طابعها التقليدي المنحدر من القرون الوسطى، وفي نفس الوقت عملت على تطوير النخبة الارستقراطية المدينية بالشكل الذي يجعلها، هي وأبناؤها وأحفادها قادرة على القيام بدور الوساطة بين الدولة الحامية واقتصادها الرأسمالي وأجهزتها الادارية والسياسية وبين «الأهالي» (Les indigénes) سكان المدن والقرى والمداشر والجبال الذين تركوا ليعيشوا داخل نفس البنيات الإقتصادية القديمة ونفس الأطر الإجتماعية والثقافية التقليدية ليظلوا دوماً موضوعاً للاستغلال الإستعماري.

في إطار هذه الثنائية القائمة على الفصل بين ما هو «نافع» و «غير نافع»، بين ما هو «عصري» وما هو «تقليدي»، بين ما هو «حديث» (= أوروبي) وما هو «أهلي» تحركت ستراتيجية «التعمير» الاستعماري لتحدث «تنمية» تقوم على الأسس التالية :

ـــ تحديد أنواع الإنتاج التي يجب أن توجه إليها العناية تحديداً يراعي في نفس الوقت كلا من المعطيات الجغرافية للبلاد وحاجات السوق الفرنسية خاصة والاوروبية عامة، الشيء الذي يعني مراقبة الانتاج المغربي ككل وتوجيهه بكامله نحو الخارج.

ـــ تقسيم البلاد إلى مناطق تتمحور حول مركز ثقل اقتصادي معين : إما حول أهم المناجم المعدنية، وإما حول المناطق الزراعية الخصبة التي اغتصبها المعمرون وركزوا فيه الفلاحة العصرية وإما حول المنافذ البحرية الضرورية للتصدير... ومن هذه المناطق يتكون «المغرب النافع».

ـــ إقامة شبكة من طرق المواصلات تربط بين هذه المناطق بعضها مع بعض، وبينها وبين المنافذ البحرية في الغرب على المحيط الأطلسي من جهة والشبكة التي أنشأتها فرنسا في الجزائر من جهة أخرى. وهكذا أنشئت شبكة للسكك الحديدية تربط بالدار البيضاء كلًا من مراكش وسطات وخريبكة من جهة، ووجدة وفاس ومكناس وسيدي قاسم فالقنيطرة فالرباط من جهة ثانية. ومن جهة ثالثة تتفرع هذه الشبكة في وجدة إلى فرعين أحدهما يرتبط مباشرة بمدينة وهران بالجزائر والآخر ينزل جنوباً ليرتبط عبر منجم بوعرفة بالمغرب بكولمب بشار والقنادسة بالجزائر. بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية هذه أقيمت شبكة من الطرق المعبدة والثانوية تربط أهم المراكز المنتشرة في المناطق المذكورة، بعضها مع بعض.

ـــ إقامة التجهيزات الضرورية لاستغلال هذه المناطق من إنارة وري وغيرها. وهكذا فمد خط السكك الحديدية في منطقة يدفع إلى استغلال منجم يوجد في طريقها وبالتالي إقامة تجمع سكني عصري للمهندسين والأطر الفنية الفرنسية وبالتالي تجهيزه بكل لوازم الحياة العصرية من كهرباء وماء وغيرهما، كما أن إنشاء سد لري منطقة زراعية يستغلها المعمرون يجعل مد الكهرباء إلى بعض القرى القريبة من السد أمراً ممكناً. وهكذا انتشرت عبر «المغرب النافع» مراكز سكنية «عصرية» مكملة وتابعة لمراكز «التعمير» الاستعماري الأخرى الكبيرة والتي كانت الدار البيضاءعلى رأسها.

لم يكن هذا «التعمير» تنمية، ولا كان نموا، بل بالعكس لقد كان قلباً لطريق النمو رأساً على عقب، على الأقل كما عرفته أوروبا. ذلك أن التجهيزات الاساسية مثل الطرق والسكك الحديدية الموانىء والطاقة... ألخ إنما نشأت في البلدان الاوروبية عندما تحقق فيها تراكم الرأسمال إلى درجة كافية، فجاءت تلك التجهيزات نتيجة مسلسل من النمو الذاتي، مسلسل متحرك يسرى مفعوله على مختلف مرافق الانتاج. أما «التعمير» الاستعماري فلقد غرس تلك التجهيزات غرساً قبل انطلاق عملية الانتاج نفسها. وفي كثير من الاحيان كان توسيع دائرة الانتاج يتم تحت ضغط الحاجة إلى تغطية نفقات تلك التجهيزات المستوردة. وهكذا نرى أن العلاقة بين التجهيز والانتاج في «التعمير» الاستعماري علاقة معكوسة. فالتجهيز يُغْرَس ليسبق الانتاج، وليس التوسع في الانتاج هو الذي يدْفع إلى التوسع في التجهيز، كما كان الأمر عليه في أوروبا النهضة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى هذا «التعمير» الإستعماري في المغرب إلى تحويل مراكز الثقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي من وسط البلاد ـــ كما كان عليه الأمر من قبل ـــ إلى المدن الساحلية، الشيء الذي يعني إقامة تنظيم جديد لتصريف الانتاج من داخل البلاد إلى خارجها، تنظيم جعل مركز الشغل الاقتصادي في المغرب يتركز حول محور الدار البيضاء ـــ

القنيطرة على الساحل، وهو محور لا يتجاوز طوله 130 كلم. والنتيجة العملية لهذا التنظيم الجديد هي القضاء على المحاور الأساسية الداخلية التي كانت تشغل العمود الفقري للمغرب قبل الحماية، وهي محاور كانت تربط الشمال بالوسط بالشرق والجنوب والغرب : محور تطوان فاس وفاس وجدة وفاس تافيلالت عبر مكناس وفاس مراكش وتارودانت... الخ.

لقد أقام «التعمير» الاستعماري بنية جديدة زاحمت البنيات القديمة وجمدتها فنتج عن ذلك ليس فقط ربط الاقتصاد المغربي ككلّ بحاجة السوق الخارجية، بل أيضا قيام فوارق جهوية حادة طبعت بِمَيْسَمِها عملية النموّ الاقتصادي والتطور الاجتماعي التي تركزت في مناطق حضرية معينة شكلت مركز جذب لجماهير البادية التي أخذت تتوافد على المدن العصرية لتسكن في احياء قصديرية، على هامش العمارات الحديثة والأحياء العصرية.

ولقد كان من الطبيعي أن تنعكس آثار هذا «التعمير» الاستعماري الاقتصادي على السياسة وأدواتها وكيفية ممارستها. إن اقتصاد «التعمير» الاستعماري اقتصاد غرست بنياته غرساً وهي على درجة كبيرة من التطور، فلا بد إذن من يد غارسة قادرة على استيراد تلك البنيات وقادرة على غرسها وقادرة على تشغيلها وحمايتها، ولم تكن هذه اليد القادرة القاهرة غير دولة الحماية نفسها. ومن هنا الطابع العام الذي يطبع «التعمير» الاستعماري منذ انطلاقه، نقصد المركزية الشديدة التي جعلت منه نوعا خاصا من «اقتصاد الدولة» : فالدولة هي التي تعينه وتحميه وتضمنه، فهو إذن منها وإليها. هذا ما جعل من الدولة والسلطة في نظام «التعمير» الاستعماري «جزءاً من رأسمال الثابت للجهاز الاستعماري ككل، جهاز التسيير والقمع» إنها تمنح نفسها صلاحية إصدار قوانين بنزع الملكية مثلا كما أنها لا تتردد في تهجير «الأهالي» لنقلهم من منطقة إلى أخرى... وبعبارة مختصرة ان دولة «التعمير» الاستعماري هي دولة الأحكام العرفية الدائمة وبكيفية خاصة في البادية. وكما يحتاج نظام «التعمير» الاستعماري إلى يد قوية قاهرة تغرسه وتحميه وتضمنه يحتاج كذلك إلى أيد وسيطية «أهلية» تربطه بالجماهير المستهلكة والأيدي العاملة. وهكذا تنشأ على هامشه «طبقة» من الوسطاء يقومون بدور الربط الوظيفي بين السكان الأهالي والاقتصاد الاستعماري، ويستفيدون من هذا الدور. وقد وجدت دولة الحماية بالمغرب في الأرستقراطيات التقليدية من يحسن القيام بهذا الدور سواء على مستوى الادارة والسياسة أو على مستوى الاقتصاد والتجارة فنشأت بذلك بورجوازية وظيفية اغتنت و«تطورت» مع ظروف الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة، مما حرك لديها طموحات جديدة جعلتها ترتبط بالحركة الوطنية بقصد ضمان مستقبلها. (من المهم أن نشير هنا إلى أننا استفدنا في الفقرات السابقة من أدبيات حزب المعارضة : الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وكنا من جملة كتاب تلك الأدبيات).

لنقلب الصفحة الآن.. ولننظر إلى الوجه الآخر من العملة. إن عملية «التعمير» الاستعماري التي رسمنا معالمها الرئيسية في الصفحات الماضية لم تكن تجرى في الخلاء، ولا في أرض موات، بل في بلاد شرع أهلها في مقاومة الاستعمار قبل احتلال بلادهم وواصلوا مقاومته بعد احتلالها، كما قاوموا عملية «التعمير» الاستعماري ذاتها ووقفوا بكيفية خاصة ضد محاولات دولة الحماية للنيل من وحدة الكيان المغربي بالفصل قانونيا وتشريعيا، واقتصاديا أيضا، بين سكان الجبال من «البربر» وسكان السهول والمدن من «العرب». وما يهمنا هنا ليس تاريخ الحركة الوطنية المغربية، وإنما يهمنا دورها المباشر في تطوير المجتمع المغربي، وهو الذي قامت به في إطار مقاومة الوجود الاستعماري ونظامه «التعميري».

لقد كان المجتمع المغربي إلى حدود الثلاثينات من هذا القرن، وهو تاريخ الميلاد الرسمي للحركة الوطنية، مجتمعا تؤطره القبيلة والزاوية. لقد كان هناك إطاران اجتماعيان وحيدان ومتداخلان ينتظمان أفراد المجتمع المغربي، هما : القبيلة والطريقة الصوفية (أو الزاوية). أما الدولة ـــ دولة المخزن قبل الحماية ـــ فقد كانت جهازاً فوقيا يستمد سلطته وفاعليته، بل ووجوده، من نوع العلاقة التي يقيمها مع الاطارين المذكورين.

وكما عمل النظام «التعميري» الاستعماري على تفكيك البنيات الاقتصادية التقليدية عمل نقيضه الحركة الوطنية على تفكيك البنيات الاجتماعية التقليدية التي كانت تتمحور حول القبيلة والزاوية والتي كانت دولة الحماية تريد المحافظة عليها واستعمالها. وهكذا، وبفعل ظروف تاريخية ليس هاهنا مجال تفصيل القول فيها، قامت الحركة الوطنية في وجه الطرقية ورمتها بالتعاون مع الاستعمار، كما استطاعت، من خلال نشر الوعي الوطني في البادية، أن تجعل التعصب للوطن يحل محل التعصب للقبيلة، والنتيجة احلال الولاء للحزب محل الولاء للقبيلة والزاوية، والارتباط بالحزب يعني الارتباط بأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، وبالتالي التطلع إلى التحديث... إلى الاستقلال وبناء دولة حديثة. وبما أنه لم يكن هناك نموذج للحداثة والتحديث غير النموذج الذي حمله معه الاستعمار، فإن «الاستقلال وبناء دولة حديثة» سيصبح معناه : نزع الطابع اللا وطني عن النموذج القائم.

وتلك هي المهمة الوطنية التي أرادت العناصر الوطنية والتقدمية من النخبة المغربية المسيرة أن تضطلع بها، وقد حاولت ذلك بالفعل في السنوات الأولى من الاستقلال كما سنبين في الفقرة التالية.

2 ـــ ستراتيجية نزع الطابع اللا وطني عن النموذج «التعميري» الاستعماري :

لم يكن الطابع اللا وطني في النظام «التعميري» الاستعماري يتمثل في كون السلطات فيه

كانت بيد الأجانب، وبالتحديد في يد المعمرين والشركات الفرنسية الاستعمارية وحسب، وإنما كان يتمثل أيضا في بنيته وأهدافه ومن ثم في مردوديته. وإذن فستكون ستراتيجية التنمية ـــ إذا جاز استعمال هذا التعبير بالنسبة لعمل الحكومات المغربية في السنوات الأولى من الاستقلال ـــ تهدف أولا وقبل كل شيء إلى استعادة السيادة على الخيرات الوطنية التي بنى عليها الاستعمار نظامه «التعميري» ومن ثم امتلاك هذا النظام نفسه وتوجيهه توجيها وطنيا. ولما كان المغرب قد حصل على استقلاله السياسي عن طريق المفاوضات، وفي ظروف كانت فيه الدولة الحامية المستعمرة تملك زمام المبادرة في كل شيء، فلقد ترتب عن ذلك أن وجد المغرب نفسه بعد استعادة استقلاله السياسي يفاوض في كل شيء تملكه أو تسيره فرنسا في المغرب. وهكذا فباستثناء الفسفاط الذي جعل منذ البداية في ملك الدولة المغربية فلقد كانت جميع عناصر ومقومات النظام «التعميري» في المغرب بيد الأجانب. وهكذا فبالاضافة إلى الأراضي التي كانت بيد المعمرين والتي كانت تختلف وضعيتها القانونية حسب طريقة امتلاكهم لها، والتي دامت المفاوضات من أجل استرجاعها كاملة ما يقرب من عشرين سنة (لم تسترجع بأكملها إلا مع أوائل السبعينات)، فلقد كان لابد من التفاوض من أجل إقرار السيادة المغربية على كل التجهيزات الأساسية : على السكك الحديدية، وشركات توزيع الماء والكهرباء وشركات النقل الأخرى والشركات المعدنية وأيضا على البنايات المدرسية ومصالح الخدمات الاجتماعية... الخ، هذا فضلًا عن متطلبات ممارسة السيادة في شؤون المالية والخارجية والدفاع والأمن... وقد دامت المفاوضات من أجل استرجاع كل هذه المرافق والتجهيزات، كلا على حدة، عدة سنوات **الشيء الذي جعل النظام «التعميري» الاستعماري يبقى محافظا على وجوده وطبيعته، على مستوى الهياكل إن لم يكن على مستوى التسيير أيضا حتى أصبح مع مرور الزمن يمثل «القطاع العصري» المعترف به كنموذج يجب أن ينمى ويوسع لأنه وحده يمثل «المغرب الحديث».**

والحق أن الاعتراف بالنظام «التعميري» الذي خلفه الاستعمار في المغرب كنموذج تجب المحافظة عليه وتنميته لم يتم بصورة رسمية ونهائية إلا في أوائل الستينات (1963)، أما قبل ذلك، وبكيفية خاصة في الفترة ما بين 1958 ـــ 1960 فلقد كان هناك طموح إلى إعادة هيكلة ذلك النظام بالصورة التي تجعله وطنيا في بنيته واتجاهه وأهدافه. وقد حملت العناصر الوطنية التقدمية في النخبة المسيرة هذا الطموح وناضلت من أجل ترجمته إلى الواقع الملموس في صورة برنامج للتحرر الاقتصادي وستراتيجية للتنمية وجدت التعبير الصريح عنها في المخطط الخماسي الأول (60 ـــ 64) الذي تم اعداده في سنتي 58 ـــ 59. وبما أنه قد تم التخلي عن المضمون التحرري في ذلك المخطط واعتبرت طموحاته «مثالية» و «غير واقعية» بعد إقالة الحكومة التي أعدته (ماي 1960) ـــ مع الاحتفاظ به كهيكل عام، هيكل فارغ ـــ فإننا سندرج الحديث

عنه ضمن تحليلنا للستراتيجية العامة التي سادت الفترة التي نتحدث عنها، الفترة «الانتقالية» التي تمتد من يوم اعلان استقلال المغرب 1956 إلى سنة 1962، السنة التي أعلن فيها رسمياً عن اختيار «الليبرالية» و «الواقعية» كستراتيجية عامة للدولة.

إنه مهما يكن تقدير المرء للظروف والملابسات السياسية التي عرفتها الحياة الداخلية في مغرب 1956 ــ 1960 فإنه لابد أن يعترف عند نهاية التحليل بأن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت خلال هذه الفترة كانت انجازات **وطنية** فعلًا، بمعنى أنها كانت موجهة بنفس الروح التي سادت في فترة الكفاح من أجل الاستقلال، وبالتالي فقد كانت تحمل في جوفها مشروعاً جديدا بديلًا عن النظام «التعميري» الاستعماري، مشروعاً يستقي اتجاهه من المضمون الذي كان يعطيه الشعب المغربي لمفهوم «الاستقلال» أيام الكفاح الوطني. وهكذا فعلاوة على إقامة نظام جمركي جديد (1957) حل محل النظام الاستعماري الذي فرضته على المغرب الاتفاقيات المبرمة بين الدول الاستعمارية، وتأميم بنك المغرب واصدرا عملة وطنية مستقلة بفصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي وتأسيس مكتب للصرف قصد التحكم في العلاقات النقدية والمالية مع الخارج وتأسيس مكتب للأبحاث والمساهمات المعدنية 1958، والبنك الوطني للانماء الاقتصادي وصندوق الايداع والتدبير والبنك المغربي للتجارة الخارجية (1959) ثم المكتب الوطني للري، علاوة على هذه المؤسسات الضرورية لكل عمل اقتصادي وطني، فلقد تم خلال السنوات المذكورة الشروع في إنجاز بعض المشاريع الاقتصادية المهمة مثل إنشاء معمل لتكرير البترول وآخر لتركيب السيارات وثالث لصنع العجلات ورابع لتركيب الجرارات بالاضافة إلى التخطيط لمشروع الصناعة الكيماوية للفسفاط ومشروع الحديد والصلب بالناضور، كما دشنت عملية الحرث الجماعي (1958) وبدىء في عمليات التشجير وكذا في توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار.

أما في الميدان الاجتماعي فلقد تم وضع قوانين للشغل والضمان الاجتماعي وتحديد الحدّ الأدنى للأجور وإقرار الاتفاقيات الجماعية وانتخاب لجان المؤسسات (58 ــ 59) فضلًا عن وضع التجهيزات الصحية الأساسية وفتح مجال العمل للمرأة في كل ميدان، في المعامل والشركات والادارات الحكومية... وبالاضافة إلى ذلك كله تمت انجازات مهمة في ميدان التعليم سواء على صعيد التطبيق أو على صعيد المشاريع.

والواقع أن قضية التعليم كانت تحظى بالأولوية في السياسة الاجتماعية لهذه الفترة، وهذا راجع ليس فقط إلى ما للتعليم من أهمية بالنسبة للمستقبل، بل أيضا لأن قضية التعليم كانت على رأس القضايا التي وظفتها الحركة الوطنية ضد سلطات الحماية التي كان تقصيرها في هذا الميدان واضحا وملموساً. وهكذا فإذا كانت نسبة الأطفال المقبولين في المدارس إلى عدد

البالغين سنّ الدراسة لم تتجاوز 2،7 % سنة 1945 و 7 % سنة) 1950 و 11 % سنة 1954 فإن هذه النسبة قد قفزت إلى 17 % سنة 1956 ثم إلى 30 % سنة 1958. وبعبارة أخرى لقد قفز عدد أطفال المدارس الابتدائية من 114.535 تلميذ عام 1950 ومن 210.018 تلميذ عام 1954 (آخر سنوات الحماية) إلى 530.000 تلميذ سنة 1958 وإلى 719.112 تلميذ عام 1960 ليرتفع هذا العدد عند نهاية المخطط الخماسي (1965) إلى 1.026.165 تلميذ يشكلون نسبة 47 % من عدد الأطفال البالغين سنّ الدراسة. ولإدراك أهمية العمل الذي أنجز في ميدان التعليم في الفترة التي نتحدث عنها ــ رغم ما رافق ذلك العمل من عيوب كثيرة ــ يكفي أن نلاحظ أن حجم التعليم الابتدائي الرسمي قد ازداد خلال السنوات العشر الأولى من الاستقلال بنسبة 500 % في حين لم يزدد خلال السنوات العشر التالية (1965 ــ 1975) إلا بنسبة 136 % (أنظر مزيداً من التفاصيل والبيانات في كتابنا أضواء على مشكل التعليم في المغرب).

هذا على صعيد المنجزات أما على صعيد التخطيط والمشاريع فلا بد من الاشارة إلى أن المخطط الخماسي الأول (1960 ــ 1964) كان يطمح إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي على جميع الأطفال البالغين سنّ الدراسة (7 ــ 14 سنة). وقد وضع برنامجاً دقيقاً يقضي بأن ترتفع نسبة التمدرس من 51 % في أكتوبر 1960 (تضمّ 88 % من البالغين 7 سنوات) إلى 84 % في أكتوبر 1965 (تضمّ الأطفال البالغين سنّ الدراسة بنسبة 100 %). هذا بالاضافة إلى وضع برامج لإنقاذ ما يمكن انقاذه من الأطفال الذين كانوا سيظلون خارج المدارس طيلة سنوات التصميم كسلك الانقاذ وبرامج التربية الأساسية وبرامج رفع الأمية... الخ.

وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن إقرار تلك المشاريع والمخططات والبرامج ولا تنفيذ المخطط ككلّ بدون صراع ليس فقط مع «المركز» الاستعماري بل أيضا مع عملائه في الداخل ومع بعض العناصر في صفوف الحركة الوطنية ذاتها. وفي خضم الصراع حول السلطة الذي عرفه المغرب في الفترة التي نتحدث عنها تمكن ممثلوا القوى الشعبية من إقرار بعض المشاريع التي انعكست آثارها على المستقبل رغم التراجعات الخطيرة التي حصلت بمجرد ما تم الفصل في مسألة السلطة لفائدة القوى التي كانت قد بدأت تَرِثُ هياكل النظام «التعميري» الاستعماري وتستغلها لمصلحتها الطبقية.

3 ــ ستراتيجية «الليبرالية» و «الواقعية» :

إن إقالة الحكومة التي نجحت في إقرار التدابير التحررية المذكورة (ماي 1960) كان انتصاراً سياسياً لا شك فيه للقوى التي تعارض إعادة هيكلة النظام «التعميري» الاستعماري، والتي كانت قد بدأت تتولى تسييره واستغلاله. أما الذين كانوا يطمحون إلى إعَادة الهيكلة تلك

فلم يكونوا في حاجة إلى رفع شعار من الشعارات التي رفعت فيما بعد في كثير من بلدان العالم الثالث كشعار الاشتراكية مثلا. لقد كان يكفيهم أن يقولوا بـ «التحرر الاقتصادي» مثلًا حتى يدرك الجميع، والجماهير الشعبية خاصة، أن الأمر يتعلق بتحقيق أحد مضامين شعار «الاستقلال» الشيء الذي لا يستطيع أحد أن ينازع في مشروعيته بل في وجوب القيام به، ولذلك لم يجد خصومهم ما يرمونهم به في إطار التنابز بالألقاب والتراشق بالشعارات سوى القول بأن طموحات مخططهم الخماسي طموحات «خيالية» و «غير واقعية»، وبالتالي فلا بد من «الواقعية» التي تعني : «الليبرالية».

والحق أن مفهوم «الليبرالية» الذي طرح كشعار بديل لاتجاه المخطط الخماسي والتدابير التحررية التي مهدت له انما يكتسي دلالته الحقيقية من الدعوة إلى التخلي عن إعادة هيكلة النظام «التعميري» الاستعماري. إن «الليبرالية» تعني هنا الاحتفاظ بالنموذج القائم والعمل على تَنْميته في إطار من «المغربة» التي تعني لا التأميم بل اشراك «رجال الأعمال» المغاربة في تسيير تلك الهياكل واستغلالها. وتلك هي الستراتيجية التي تم تبنيها بصورة صريحة ومعلنة منذ سنة 1963 بعد أن تم التخلي عملياً عن الستراتيجية السابقة في ماي 1960 والمخطط الخماسي ما يزال في سنته الأولى.

تحت شعار «الليبرالية» هذا تم توقيف العمل في مجال التصنيع والاصلاح الفلاحي والتخلي عن المضامين الاجتماعية للمخطط الخماسي، وهي مضامين كانت مرتبطة بالمستقبل أكثر من ارتباطها بالحاضر. لقد كان المخطط الخماسي والستراتيجية التي أملته يهدفان إلى تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية لـ «المركز» وإرساء قواعد النموّ الاقتصادي، الصناعي الفلاحي، الأساس الضروري لكل تنمية اجتماعية يراد لها الاستمرار والانتشار. فكما أن تعميم التعليم مثلًا لم يكن من الممكن تحقيقه دفعة واحدة إذ لابد من مراحل يؤسس بعضها بعضاً، مدروسة ومحدودة، فكذلك الشأن في مشكل البطالة والتشغيل. فعلًا كان المغرب ـــ ولا يزال إلى اليوم ـــ يعاني من مشكل البطالة، وبكيفية خاصة في البادية بسبب ستراتيجية نظام «التعمير» الاستعماري الذي جعل البطالة تتجسم في عدة مظاهر وتطرح عدة مشاكل، على رأسها مشكل الهجرة من البادية إلى المدن. ولذلك كان لابد ـــ في نظر واضعي المخطط الخماسي الأول ـــ من إعادة هيكلة النظام الاقتصادي المغربي ككل بصورة تجعله يتجه في اتجاه غير اتجاه نظام «التعمير» الاستعماري حتى يمكن الدخول في مسلسل القضاء على البطالة.

أما دعاة «الليبرالية» و «الواقعية» فلقد كان رأيهم في مشكل البطالة غير ذلك الرأي. لقد كانوا يرون، على صعيد الشعارات على الأقل، أن البطالة يجب أن «تحارب» الآن وليس غداً. وسواء كان هذا الرأي صادراً عن قناعة أو عن مجرد الرغبة في تجميل شعار «الواقعية»، فإن

برنـامج «الانعاش الوطني» لمحـاربة البطالة في البادية قد طرح كبديـل اجتماعي لمضامين المخطط الخماسـي الاقتصادية، فما طبيعـة هـذا البديل إذن ؟

بدأ برنامج «الانعاش الـوطني» عام 1961، وقد قـدم كمشروع وطني يهدف الى معالجـة مشكل البطالـة بتعبئة المصالح الحكومية تحت اشراف وزارة الداخليـة. لقد كان هو الآخر مشروعا طموحاً بل خالياً إذ كان يريد «تشغيل جميع الجماهيـر العاطلة أو المشغلة تشغيـلًا ناقضا، ليس في إطار برنامـج يقتصر على مواجهـة بطالـة جزئية ناتجـة عن جفاف عارض، بل في اطار برنامج وطني مدروس بعنايـة» (من خطاب وزير الداخلية في 1961/28). بالفعـل كانت هنـاك تعبئة واسعـة للاجهـزة الادارية وتجنيـد أوسع لأجهزة الاعـلام. لقد كان هـذا المشروع يقدم في صورة توحـي بأنه يريد أن يحقق في سنـة 1961 أهداف المخطط الخماسي 1960 ــ 1964، أهدافـه القريبة والبعيدة. اما طريقـة العمـل التي اختارهـا ذلك المشروع فهي تشغيل العاطلين فـي البادية في أعمال التشجيـر وشق الطرق وترميمهـا... الخ اما الوسائل الماليـة فجز منهـا يوخذ من ميزانيـة الدولة وجزء يـدفع في صورة مواد غذائيـة (اعانات القمح الأمريكي يومذاك) وجزء آخر يدفـع من ميزانية الجماعات المحليـة.

في سنـة 1961، سنة انطلاق مشروع «الانعاش الوطني» كان سكـان الباديـة في المغرب يشكلون 80 % من مجمـوع السكان وكان نصفهـم بدون شغل. وبما أن القطاع التقليـدي لم يكن ينتـج سوى سدس (6/1) ما ينتجـه القطاع العصري في الوقت الذي كـان يعيل فيه 74% من السكان ، فقد اتخذ دعاة «الواقعيـة» من ذلك ذريعة للحكم بأن الصناعـة لا يمكن أن تحـل مشكل البطالة، لأنـه مشكل الباديـة أساساً، وبالتالـي فالمشكل يجب أن يحـل في عين المكـان، أي في البادية، وبذلك يتحقـق في آن واحد التشغيـل وايقاف الهجـرة، وأيضا «المراقبـة الاجتماعية». غير ان الشيء الذي لـم يكن يراه دعاة «الواقعيـة»، بل لم يكونـوا يريدون رؤيته، هو ان الفلاحـة في المغرب «لا يمكنها ــ كما بين ذلك أحد الاختصاصيين الأجانـب يومذاك ــ أن تستوعـب أكثر من نصف أيـام العمـل المطلوبة في هـذا القطاع ومجموعهـا 514 مليون يوم عمل» (اندري تيانو : مجلة العلـوم الاقتصادية والتطبيقيـة عدد 122، يوليوز 1962). هذا فضـلا عن ان طبيعـة مشروع «الانعاش الوطني» ذاته تجعلـه لا يستطيع أن يضمن لنسفـه الاستمرار ولا النمـو الذاتي، لأن تمويلـه يعتمد على ما ياتيه من خارجـه، لقد كان إذن مشروعاً غير منتج بالمعنى الاقتصادي للكلمة، فكان لا بد أن يفشل. وهـذا ما حصل بالفعـل إذ لم ينجز من ساعات الشغـل طيلة سنوات 1961 ــ 1964 سـوى نسبة 1،5% من مجمـوع العمل الموجود. وهكذا ففي سنة 1964 كـان عدد الباحثين عـن الشغل في المغـرب 2.627000 شخص. اما الانعاش الوطنـي فهو لم يستطع أن يوفر الشغل الدائم الا لـ 35.000 شخص طيلـة السنوات الأربـع المذكورة، الشيء

الذي يعني ان مردودية هذا المشروع كانت أقل حتى من مردودية المصالح الحكومية الأخرى التي كانت قائمة من قبل وتعمل بدون تعبئة ولا حملة اعلامية مثل مصالح المياه والغابات والأشغال العمومية.

هذه النتائج الهزيلة التي أسفر عنها برنامج «الانعاش الوطني»، لم تكن سوى جزء من نتائج أعم أسفرت عنها ستراتيجية «الواقعية» و «الليبرالية» التي افرغت المخطط الخماسي من محتواه. لقد تم التخلي عن مشاريع التنمية في مجال التصنيع ومجال الفلاحة وفي ذات الوقت طبقت نفقات التسيير التي كان قد قررها، ولكن دون أن تواكبها الاستثمارات الضرورة، فكانت النتيجة وقوع البلاد سنة 1964 تحت طائلة أزمة مالية ونقدية حادة تمثلت في عجز ميزان الأداءات وانخفاض المدخرات وعجز الميزانية مما حتم سلوك سياسة «التقشف» التي مَسَّت بشكل خاص الميدان الاجتماعي : رفع أسعار المواد الغذائية، تجميد الأجور، النقص من النفقات في ميدان الصحة والتعليم بصورة خاصة... مما سيؤدي في نهاية الأمر الى الانفجارالشعبي الغاضب الذي عرفته الدار البيضاء في 23 مارس 1965 وبالتالي الى اعلان حالة الاستثناء (حل البرلمان...) اما «الانعاش الوطني» ومؤسساته فقد دفع بها الى الهامش لتبقى منذ ذلك الوقت اسما بدون مسمى.

ذلك جانب. أما الجانب الآخرالذي يكمل الجانب الأول فهو ظهور فئات من «المحظوظين» المستفيدين من سياسة «الانفتاح» وستراتيجية «الليبرالية» و «الواقعية». لقد بدأ تشكل فئات المحظوظين هؤلاء في مرافق التسيير المهمة وحولها، حيث شكلت السلطة الادارية وسيلة مهمة وفعالة للاثراء، فكان من الطبيعي ان «تضغط» هذه الفئات من أجل السير في نفس الاتجاه الذي يخدم مصالحها التي كانت ما تزال في طور التشكل والتبنين. إنها «البورجوازية التقنوبيروقراطية» التي أسفرت عنها ستراتيجية الاحتفاظ بهياكل نظام «التعمير» الاستعماري والعمل على «مغربة» مظاهرها، تلك «البورجوازية» التي ستتولى تطبيق «الانفتاح» و«الواقعية» من خلال مخططين اثنين أحدهما ثلاثي (1965 ــ 1968) والثاني خماسي (1968 ــ 1972). فلنتعرف على مضامين هذين المخططين من خلال نتائجهما.

طرح المخطط الثلاثي الأول (1965 ــ 1968) مسألة «الواقعية» بصورة رسمية فأعلن التخلي عن المشاريع «المثالية»، مشاريع التصنيع والاصلاح الفلاحي، وقرر حصر مجهود «التنمية» في ثلاث قطاعات اعتبرها صاحبة الأولوية المطلقة، وهذه القطاعات هي : الفلاحة والسياحة وتكوين الأطر.

ففي القطاع الأول اهتم المخطط بالاستثمار في ميدان السدود فوجه نصف الاستثمارات الحكومية الى هذا القطاع اما بكيفية مباشرة أو بكيفية غير مباشرة. ولم يكن الهدف القيام بتغيير

الهياكل الفلاحية القائمة، بل لقد قرر الاحتفاظ بالبنيات العقارية الموجودة بما في ذلك أراضي المعمرين، ما استرجع منها وأصبح يسير من طرف جهاز تابع للدولة أو يمتلكه مغاربة، فلاحين أو غير فلاحين، وما لم يكن قد استرجع بعد وكان ما يزال في يد المعمرين. اما الستراتيجية العامة التي اتبعها المخطط في هذا القطاع فكانت تقوم على توجيه الفلاحة نحو التصدير واخضاعها لمتطلباته. وهكذا تم توسيع دائرة القطاع العصري من الفلاحة بواسطة مزارع مجهزة ومتطورة تنافس كبار الملاكين المغاربة في شرائها من المعمرين أو في انشائها على أراض، حصلوا عليها بكيفية من الكيفيات. وقد جندت هذه المزارع، بل والقطاع العصري كله لهدف واحد هو تلبية حاجات السوق الأوروبية من البواكر والحوامض، وذلك على حساب تلبية حاجات البلاد وسكانها من الحبوب. والنتيجة الطبيعية، والفعلية أيضا، هي ان اصبح المغرب يستورد الحبوب لتغطية حاجة البلاد من الغذاء الضروري، وفي المقابل يصدر البواكر والحوامض التي كان مردودها يخضع لتقلبات السوق الخارجية. هذا على صعيد الانتاج، أما على صعيد الهياكل فلقد عمل المخطط المذكور على تعميق وتوسيع الفوارق بين القطاع العصري والقطاع التقليدي في الفلاحة، هذا بالاضافة الى نشوء «طبقة» جديدة من الملاكين «العصريين».

واما في قطاع السياحة فقد اتجه المخطط الى انشاء تجهيزات رفيعة المستوى يراد منها أن «تجلب» السواح الأوروبيين وتغدو بالتالي مصدراً «أساسياً» للحصول على العملة الصعبة. لقد فتح المجال فعلا لبعض الشركات الأجنبية بمساهمة بعض المغاربة أو بدونها، لبناء سلسلة من الفنادق الكبرى في أهم المناطق السياحية المغربية. غير ان مردودها، كما اتضح فيما بعد، كان دون المتوقع كثيراً، إذ ظل عدد السواح الأوروبيين لا يتجاوز المليون أو المليون ونصف في أحسن الأحوال. (هذا في الوقت الذي كان فيه عدد السواح في اسبانيا يتجاوز (30 مليون سائح). هذا مع ما ترتب عن ذلك من إهمال السياحة الداخلية اهمالًا تاماً فبقيت البلاد خالية من التجهيزات السياحية ذات المستوى المتوسط و «الشعبي» وأصبحت اسبانيا وتجهيزاتها السياحية «الشعبية» ملاذا لعشرات الآلاف من المغاربة الذين يعبرون بوغاز جبل طارق بسياراتهم ومع عائلاتهم لقضاء العطلة في مخيمات اسبانيا السياحية أو في تجهيزاتها السكنية الرخيصة.

واما تكوين الأطر فلقد كان يعني في الدرجة الأولى، ضمن ستراتيجية المخطط الثلاثي، تكوين أطر الخدمات السياحية كعمال الفنادق وغيرهم، مع تشجيع تصدير اليد العاملة الى الخارج، وفي ذات الوقت الحد من نمو التعليم بصورة تجعل نموه خاضعاً لامكانيات التشغيل المتوفرة، وتلك مفارقة عجيبة حقاً. والواقع أن الهدف من إعطاء الأولوية لـ «تكوين الأطر» لم يكن الاسراع بتكوين عدد كبير من الأطر المغربية في مختلف الميادين، بل كان الهدف هو «التحكم» في عملية «التكوين» ذاتها تجنباً لما عبر عنه بـ «مخاطر بطالة المثقفين». ذلك ما

أعلن عنه بكامل الصراحة وزير التعليم آنذاك خلال ندوة صحفية عقدها بتاريخ 1966/4/6 قدم خلالها ما سماه بـ «المذهب الجديد» في التعليم، أي الخطة التي تنوي وزارته تطبيقها. وقد قدم هذا «المذهب» في صورة مذكرة الى الأحزاب والمنظمات الوطنية قصد «الاستشارة» والأطروحة الأساسية التي يدافع عنها هذا «المذهب» هي أن الدولة يستحيل عليها متابعة سياسة تعميم التعليم بنفس الوتائر السابقة، بدعوى ان ذلك «سيتطلب ميزانية لن تلبث ان تصبح معادلة لضعفي الدخل القومي بأجمعه» ولذلك فإنه «مهما تكن الاصلاحات والاختيارات التي سنتخذها فإنه من اللازم أن لا نخرج عن نطاق الحدود المالية المخصصة للتعليم». وحسب هذه الحدود فلم يكن من الممكن قبول أكثر من 36.000 تلميذ سنوياً طيلة السنوات العشر التالية (كان عدد الأطفال الذين يبلغون كل سنة سن الدراسة يناهز 300 ألف طفل، هذا مع اقرار الازدواجية (أي استمرار تعليم العلوم والحساب في الابتدائي والثانوي باللغة الفرنسية) لمدة عقود أخرى من السنين (25 ــ 30 سنة). كل ذلك مع التحذير من خطر «بطالة المثقفين» والتأكيد على ان «الثقافة العليا حلية للفكر ولا موجب لنشرها في الوقت الراهن» (فقرات مقتبسة من المذكرة الموزعة على الأحزاب).

تلك هي الأطروحات الأساسية في المذهب التعليمي الجديد الذي جندت الحكومة نفسها للدفاع عنه وعن «الواقعية» التي أملته. وكان من الطبيعي أن يثير هذا المذهب ردود فعل مضادة عنيفة من مختلف البيئات الوطنية، السياسية والنقابية والطلابية مما أصبح يهدد بانفجار خطير، فكانت نتيجة «الاستشارة» أن تقرر السكوت عنه، والعمل على تطبيقه بـ «مرونة» كبيرة.

وياتي المخطط الخماسي الثاني 1968 ــ 1972 ليكرس نفس الاختيارات ويقرر نفس الأولويات مما ستكون نتيجته المعطيات التالية التي جاءت كتتويج لاختيار «الليبرالية» و «الواقعية» طيلة الستينات. هذه المعطيات هي :

1 ــ لقد وجد المغرب نفسه مضطراً، نتيجة للسياسة الاقتصادية القائمة على «التصدير» الى تمتين روابط التبعية مع السوق الأوروبية المشتركة فأصبحت مقدراته الاقتصادية مرهونة باختيارات هذه السوق بكيفية خاصة وبتقلبات السوق العالمية بكيفية عامة.

2 ــ لقد كان لعدم اقبال الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في المغرب واتجاهه الى المرافق التي تضمن الربح السريع كالسياحة وما شابهها ان اضطرت الدولة الى تغطية أكثر من 75% من الاستثمارات مما كانت نتيجته ارتفاع قيمة الديون الخارجية.

3 ــ تسخير القطاع العام لفائدة القطاع الخاص فأصبح الأول في خدمة الثاني يحميه ويغذيه بدل ان يكون العكس، مما سيؤدي إلى أزمة اقتصادية واجتماعية انعكست آثارها على

المستوى السياسي من خلال ما شهدته أوائل السبعينات من هزات وأحداث.

4 ــ أما النتائج الاجتماعية وهي التي تهمنا هنا أكثر من غيرها، فلقد كانت وبيلة خطيرة :

ــ لقد اتسعت الهوة بشكل فاحش بين طبقة بورجوازية طفيلية وظيفية صغيرة الحجم وبين الشعب بطبقاته المتوسطة والمحرومة. وهكذا فبينما كان الفرق بين دخل 10% من أغنى العائلات يفوق دخل 10% من أفقر العائلات بثمانية اضعاف ونصف في سنوات، 1956 ــ 1960 أصبح هذا الفرق في أوائل السبعينات يساوي 12 ضعفاً. وقد قدر الخبراء آنذاك (1972) ان هذا الفرق سيزداد استفحالًا ليصبح دخل 5% من أغنياء المغرب يفوق بـ 24 مرة دخل 45% من المغاربة الأكثر فقراً مع أواخر السبعينات و 50% منهم مع أوائل الثمانينات. وسنرى بعد قليل كيف أن هذا التوقع قد تحقق فعلا وزيادة.

وطبيعي أن يمتد تأثير هذا الفرق بين الأغنياء والفقراء الى الفرق بين سكان المدن وسكان البادية. فقد ارتفع الفرق بين دخل السكان الحضريين ودخل السكان القرويين في الفترة التي نتحدث عنها، فترة الستينات من نسبة 7 ، 1 الى نسبة 2 ، 2. هذا مع العلم ان سكان البادية كانوا يتجاوزون نسبة 65% من مجموع السكان.

ــ وفي البادية نفسها اتضح من تقرير أعدته وزارة الفلاحة في أوائل السبعينات أن 7 ، 2% من الفلاحين الكبار يملكون 38،7% من المساحات التي تتجاوز 20 هكتار في حين ان 76،2% من صغار الفلاحين لا يملكون 27،7 من المساحات التي تقل عن خمس هكتارات. أضف الى ذلك ان التقرير نفسه يشير الى ان 2% فقط من الفلاحين (الكبار) تصرفوا في أكثر من 70% من القروض الفردية التي يمنحها صندوق القرض الفلاحي.

ــ اما في المدن حيث يمكن رصد الفوارق الاجتماعية في عدة مجالات في الشغل والسكنى... الخ، فإن الفوارق الطبقية لم تزدد الا استفحالًا وهكذا ففي مجال الشغل كشفت الدراسات الرسمية التي أجريت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أن 50،4%من العمال يتقاضون فقط نسبة 17،2% من المبلغ العام للأجور الموزعة. وبعبارة أخرى فالفئات التي كانت تتقاضى أكثر من 1001 درهم وهي لا تمثل سوى 11،2% من المأجورين تسلمت ما يقارب نصف المجموع العام للأجور. وبصورة اجمالية اتضح آنذاك ان 5% من سكان المغرب يقتطعون أكثر من 45% من الدخل القومي وان ما يقرب من 25% من السكان عاطلون بدون شغل وان 56% من هؤلاء العاطلين هم شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.

وفي مجال السكنى، ونحن نتحدث دائما عن فترة الستينات، أي عن نتائج التصميم الثلاثي الأول، والتصميم الخماسي الثاني، في مجال السكنى اذن كان ما يقرب من عشرين في المائة من السكان الحضريين يعيشون في أحياء قصديرية بينما كان ما يقرب من 50% من

المنـازل الواقعة في الأحياء الشعبيـة لا تتوفـر فيها الشروط الصحيـة الضروريـة، وهذه نسبـة ستزداد ارتفاعاً خـلال السبعينات كما سنرى. وقد اتضح من بحث أجري في الموضوع ان 70% من العائلات التي تقطن المدن تسكن في غرفتين (37%) أو غرفة واحدة (33%) مع العلم بأن 70 % من العائلات المغربية تضم في المتوسط من 5 إلى 6 أفراد. أضف إلى ذلك أن 50% من المنـازل في المدن لا ترتبط بقنوات المجـاري كما ان 32% منهـا لا تتوفر على كهرباء (يتعلق الأمر بصفة خاصة بالمدن الداخلية المتوسطة والصغيرة). أما في البادية فإن نسبة الدواويـر التـي تتوفر على كهرباء لا تزيد عن 3% (احصائيـات 1973).

ـــ ولا تقـل الصورة خطورة في مجـال العنايـة بالشباب. فبخصوص العمـل الحكومي في ميـدن الشبيبة والرياضة طوال الستينـات تكفي الاشارة الى ان اعتمـادات وزارة الشبيبـة والرياضة كانت في 1956 ـــ 1959 تصـل الى نسبة 1،2% من الميزانيـة العامة بينمـا انخفضت الى 0،7% فيمـا بين سنـوات 1965 ـــ 1972 وذلك رغـم تزايد عـدد الشبان نتيجـة تزايد عـدد السكان. أضف الى ذلك أن أكثر من ثلثي هـذه الميزانيـة كان يصرف على التسيير إذ لـم يكن يحظى التجهيـز الاجتماعي والرياضي إلا بنسبة تتراوح ما بيـن 23% و 28%. ولعلـه من المفيد الإشارة هنـا الى انعكاسات هـذه الوضعية على عالـم الاجرام ونسبـة الشبان فيه. وفي احصاء أجري سنة 1973 تبيـن ان المحكوم عليهـم لاسباب اجرامية يتوزعـون كالآتي : 12% منهـم تتراوح أعمارهـم ما بين 18 و 20 سنـة، و40% منهم ما بين 20 و24 سنة و30% منهم ما بين 25 و34 سنة. أما السجناء فلقد كـان ما يقرب من 74% منهم تتراوح أعمارهـم ما بين 15 و 34 سنة. وبدون شك فإن ارتفاع هـذه النسب يرجـع في جزء كبير منـه الى البطالة التي يعاني منهـا الشباب، ذلك أن 65% من العاطليـن كانت تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة. والجدير بالاشارة ان أكثر من 25% من العاطلين سنـة 1971 كانوا قد قضوا أكثر من ست سنوات فـي المدارس أي انهـم من الذين سدت في وجوههـم أبواب التعليـم الثانوي وأبواب التعليـم المهني وأبواب الشغل. والواقع ان المنفذ الوحيد الـذي كان يستوعب أعداداً مهمـة من الشبان الذين لـم يكملوا دراستهم هـو الهجرة للعمل في الخـارج. وفي هـذا المجال تشير الاحصائيـات الى ان 84% من العمـال المهاجرين الى فـرنسا تتراوح أعمارهـم بين 19 و 35 سنة، منهم 48،7% تتراوح أعمارهم بين 19 و25 سنة. وكان 50% منهم غير أميين من بينهـم 20% قضوا أكثر من ست سنوات في المدارس المغـربية.

ـــ أما في ميدان التعليـم فعلى الرغـم من ان «المذهب التعليمي الجديد» قد رفضتـه جميع المنظمـات والهيئات السيـاسية والنقابية فإن السكوت عنـه لم يكن يعني التخلـي عن الاتجـاه الذي أمـلاه. ذلك ان نسبة التمدرس قد أخذت في التراجـع، بدل الزيادة، منـذ بداية المخطط الثلاثي الأول

(1965 ــ 1967) لتستمر طيلة المخطط الخماسي الثاني (1968 ــ 1972). وهكذا فإذا كانت نسبة التمدرس قد بلغت نسبة 47% سنة 1964 إذ بلغ عدد الأطفال الذين كانوا في سن الدراسة والذين التحقوا بالمدارس فعلا 1.026.165 تلميذا من أصل 2.150.000 طفلًا كانوا في سن الدراسة الابتدائية، فإن هذه النسبة، نسبة التمدرس، قد انخفضت الى 33% سنة 1972 إذ بلغ عدد الأطفال البالغين سن الدراسة والملتحقين بالمدارس فعلًا 1.216.007 تلميذاً من أصل 3.610.000 طفلًا كانوا في سن الدراسة الابتدائية. ويمكن التعبير عن هذه الحقيقة، حقيقة التراجع في تعميم التعليم الابتدائي، بمقارنة معدل الزيادة في حجم الابتدائي خلال الفترة التي نتحدث عنها. وهكذا فإذا كان معدل الزيادة السنوية في حجم التعليم الابتدائي قد ظل في مستوى 80.000 طفل طيلة السنوات الممتدة ما بين 1958 ــ 1964، فإن هذا المعدل قد انخفض الى 18.000 طفل في سنوات 1965 ــ 1972، هذا في الوقت الذي كان فيه حجم الأطفال البالغين سن الدراسة (7 سنوات) يزداد بمعدل 75.000 طفل سنوياً. وبالجملة فإذا كانت المؤسسات التعليمية المغربية الابتدائية منها والثانوية والعالية تضم في السنة الدراسية 1963 ــ 1964 ما مجموعه : 1.225.656 تلميذاً وطالباً، فإن هذا المجموع لم يرتفع طيلة سنوات المخطط الثلاثي والمخطط الخماسي اللذين نتحدث عن نتائجهما (1965 ــ 1972) إلا بمقدار ضئيل جداً إذ لم يتجاوز مجموع التلاميذ والطلاب في المغرب 1.633.191 تلميذا وطالباً سنة 1972 ــ 1973 هذا مع العلم ان عدد سكان المغرب قد قفز من 12 مليون نسمة سنة 1963 الى 17 مليون نسمة سنة 1972، الشيء الذي يعني ان نسبة التلاميذ والطلاب لمجموع السكان قد انخفضت من 10% وزيادة سنة 1963 الى أقل من 10% سنة 1973. أما توزع التلاميذ بين البادية والمدينة فلقد استقرت الأمور كما يلي : ثلثا حجم التعليم الابتدائي من أطفال المدن وثلث من أطفال البادية، هذا في الوقت الذي كان فيه سكان البادية يشكلون أزيد من ثلثي سكان البلاد. وحتى لا نطيل في موضوع درسناه بتفصيل في مكان آخر (انظر كتابنا أضواء على مشكل التعليم في المغرب) نلخص الوضعة العامة للتعليم في المغرب خلال سنوات المخطط الثلاثي الأول والمخطط الخماسي الثاني في المعطيات التالية : 1) لم يكن التعليم في المغرب يضم خلال تلك الفترة (65 ــ 72) سوى ثلث الأطفال الذين كان يجب أن يضمهم لو ان التعليم كان قد تم تعميمه. 2) ثلثا هذا الثلث من أبناء المدن والثلث الباقي من أبناء البادية. 3) لم يكن يتجاوز نموه العام 18.000 طفلًا كل سنة في حين ان حجم الأطفال البالغين سن الدراسة كان يزداد بـ 75.000 طفلًا كل سنة. 4) إن مردودية هذا التعليم لم تكن تتجاوز ثلث 3/1 ما ينبغي بناء على حجمه الفعلي، وتُسع 9/1 ما ينبغي بناء على حجم الأطفال البالغين سن الدراسة. وهذا راجع بصورة أساسية الى استفحال التكرار والضياع.

تلك باجمال هي النتائج الاجتماعية التي أسفرت عنها ستراتيجية «الليبرالية» و«الواقعية» و«الانفتاح» كما مورست وكرست طوال سنوات المخططين الثلاثي الأول (1965 ــ1967) والخماسي الثاني (1968 ــ 1972). وبطبيعة الحال لم يكن مفر من انعكاس تلك الوضعية في نهاية الأمر على المستوى السياسي. ذلك انه مهما كانت أسباب المحاولتين الانقلابيتين اللتين عرفهما المغرب عامي 1971 و 1972 فإنه لا بد للمؤرخ من أن ياخذ بعين الاعتبار ما شرحناه قبل من استفحال الفوارق الطبقية وتدهور الوضعية الاجتماعية في كل مجال مما نتج عنه صراع المصالح على المستوى الأعلى واستياء متزايد في المستويات الدنيا. وواضح ان وضعية مثل هذه تهدد بالانفجار في كل لحظة، وقد حدث انفجاران فعلا.. ولكن هل تم التخلي عن الستراتيجية التي أدت الى تلك الوضعية ؟

سؤال ربما يجد جوابه في الفقرة التالية التي سنعرض فيها نتائج المخططات «التنموية» التي عرفها المغرب في الفترة الموالية، أي ما بين سنة 1973 و 1982.

4 ــ ستراتيجية «التصحيح» و «الترقيع».. ثم «التأمل» والازمة.

كان المخطط الخماسي الثالث (1973 ــ 1977) ذا طابع «نقدي»، بمعنى أنه بني على دراسات نقدية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها مرحلة الستينات. والجدير بالاشارة هنا ان معظم الأرقام والاحصاءات التي عرضناها قبل مستقاة من الدراسات الاعدادية لهذا المخطط أو من نصوصه ذاته ومع ذلك فلا تلك الدراسات ولا نصوص المخطط كما تمت صياغته في النهاية قد ذهبت بالنقد الى نتائجه الحتمية : الى مراجعة أو على الأقل مناقشة الاختيار الستراتيجي الذي قاد «التجربة» السابقة. كل ما في الأمر أن هذا المخطط قد اقترح جملة من الاجراءات «الاسعافية» لمعالجة الأزمة، فكان بذلك مخططاً لـ «التصحيح» و «الترقيع» ولم يكن مخططاً للتغيير وإعادة الهيكلة.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الفترة التي كان يعد خلالها هذا المخطط، بداية السبعينات، قد عرفت تحولا في تكتيكات مراكز الهيمنة الرأسمالية العالمية في علاقاتها مع بلدان العالم الثالث. ففي الستينات كانت تلك العلاقات مطبوعة بطابع «الاستعمار الجديد» الذي يتميز بنقل السلطة السياسية في البلدان المستعمرة الى أيدي أهلها بصورة تضمن الحفاظ على نفس النظام «التعميري» الاستعماري، وبكيفية خاصة على علاقات الاستغلال التي كانت تشد ذلك النظام الى «المركز» الرأسمالي الامبريالي. اما مع بداية السبعينات، وكنتيجة لتفاقم الأوضاع الاجتماعية وتدهورها في بلدان العالم الثالث، نتيجة الاستغلال الامبريالي من جهة والنمو الديموغرافي من جهة ثانية، فقد أخذت مراكز الهيمنة العالمية «تنصح» حكومات البلدان النامية بالقيام باصلاحات في القطاع الفلاحي والتقليل من التفاوت في مستوى عيش الطبقات الاجتماعية وتوفير الظروف الضرورية لتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى والاهتمام ببعض الصناعات،

خاصة تلك التي تنتج مواد للتصدير.

في هذه الظروف الدولية تم اعداد المخطط الذي نحن بصدده والذي انطلق كما قلنا من الاعتراف بفشل «السياسة» التي صار عليها المخططان السابقان نتيجة اغفالهما للتصنيع، فعاد وأعطى بعض الأهمية للقطاع الصناعي وقرر بعض الاصلاحات في الميدان المالي والضريبي كما اقر بعض الاصلاحات الاجتماعية. وهكذا شهدت السنوات الأولى من هذا التصميم اجراءات «تصحيحية» منها معاقبة بعض مسيري الاقتصاد الوطني (وكان منهم وزراء) ومحاكمتهم وإيداعهم السجن، كما فتح ملف الرشوة، ولكن في حدود ضيقة جداً... ومنها أيضا رفع الأجور والمرتبات، وكان نصيب الأجور العليا كبيراًجدا بدعوى ان القطاع الخاص يزاحم القطاع العام على الأطر الفنية، ومنها كذلك الاعلان عن مبدأ «المشاركة» في الارباح على مستوى بعض القطاعات مثل معامل السكر وتكرير البترول. (ولكن بما ان هذه المعامل قد ظلت تعاني بالاستمرار من عجز في ميزانياتها فلم يكن هناك لحد الآن أية مشاركة حقيقية في الأرباح). ومن الاجراءات التي شهدتها السنوات الأولى لهذا المخطط استرجاع ما كان يسمى بـ «أراضي الاستعمار الرسمي» وهي صنف من مزارع المعمرين بقيت في ايدي هؤلاء طوال هذه المدة التي مرت على استغلال المغرب (ما يقرب من عشرين سنة)، وقد تم استرجاعها مع دفع تعويضات لهم. اما «أراضي الاستعمار الخاص». أي تلك التي كانت تعتبر ملكا للمعمرين دفعوا ثمنه فقد منحوا الحق في بيعها فتم تفويتها، خلال الستينات الى أفراد من طبقة «المحظوظين» المغاربة. ومن تلك الاجراءات كذلك ما عرف بقانون «المغربة» الذي تم بموجبه «مغربة» القطاعات الاقتصادية التي كانت بأيدي الاجانب، وذلك اما بشراء الدولة لبعض أسهم الشركات أو بتفويتها الى القطاع الخاص مع اعانات وتسهيلات في القروض، فكان هذا الاجراء وسيلة أخرى لتنمية وتوسيع مداخيل الفئات المحظوظة التي تتشكل منها البورجوازية المغربية التي أخذت تتجه الى انشاء بعض الصناعات المنتجة لمواد قابلة للتصدير الى «المركز».

ولا بد من الاشارة هنا الى الارتفاع المهم الذي عرفته أثمان المواد الأولية في الأسواق العالمية بعد حرب أكتوبر 1973. لقد ازدادت مداخيل المغرب من الفوسفاط نتيجة هذا الارتفاع بصورة لم تكن متوقعة فانفتحت بذلك آفاق جديدة أمام المسؤولين المغاربة. وهكذا سارعوا في اطار سياسة «التصحيح» الى الاعلان عن مراجعة المخطط الخماسي الذي نحن بصدده قصد تطعيمه واغنائه بمشاريع جديدة، كما أعلن عن ضرورة اعتماد «التخطيط الجهوي» قصد التقليل من الفوارق بين الجهات، فتم تقسيم المغرب الى مناطق اقتصادية جهوية وتم الشروع في الاعداد لتخطيطات فرعية خاصة بكل جهة.

غير ان هذه الآفاق التي انبلجت بسرعة بسبب ارتفاع أثمان الفوسفاط سرعان ما أخذت تضيق وتتعتم بعد الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية بقصد العودة بأثمان الفوسفاط الى أسعارها الأصلية، مما سيؤدي، بسبب اطراد الزيادة في أسعار البترول، الى

انخفاض الطلب على الفوسفاط وبالتالي تدهور أسعاره. هكذا عادت الأمور الى ما كانت عليه من قبل وانتهى الحلم السابق الى فجر كاذب. وإذا أضفنا الى ذلك النفقات الجديدة التي أخذ المغرب يتحملها ابتداء من 1975 في ميدان تعمير المناطق الصحراوية المسترجعة والدفاع عنها (ما يعرف بـ «مشكل الصحراء الغربية») أدركنا أية انتكاسة ستعرفها طموحات المخطط الذي نحن بصدده، في سنواته الأخيرة.

بالفعل لقد انتهى هذا المخطط الى خيبة أمل، فغدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب تعاني من تبعات مشاريع لم تنفذ أو شرع في تنفيذها وتعذر إتمامها، وهكذا لم يعد هناك مجال للتفكير في مشاريع جديدة تبرر اعداد مخطط جديد، فأعلن ان سنة 1978 ــ 1979 ستكون سنة «تأمل»، بدون مخطط، وقد امتدت هذه «السنة التأملية» لتصبح سنتين أعلن بعدهما عن مخطط ثلاثي متواضع وخجول كان في الحقيقة مجرد تسجيل لما كان سيكون حسب ما تسمح بتوقعه المعطيات القائمة التي لم يكن هناك أي تفكير في تغييرها. وياتي الجفاف الذي تعاقب على البلاد لمدة ثلاث سنوات والنفقات المتزايدة التي يفرضها الدفاع عن الأقاليم الصحراوية المسترجعة، بالاضافة الى التضخم على الصعيد العالمي وارتفاع قيمة الدولار... ياتي كل ذلك ليضع المغرب في أزمة لم يكن بد من الاعتراف بها والاعلان عنها على لسان أعلى سلطة في البلاد في وقت كان المخطط الخماسي الرابع (1983 ــ 11987) يجتاز شهوره الأولى.

لن نتعرض هنا لهذا المخطط المجدد التي تم اعداده بصورة مرتجلة وفي جو من التنافس اللامسؤول بين الفئات الحزبية التي يتشكل منها «الائتلاف» الحكومي، ليس لأنه لم يعط بعد نتائجه، بل لأن الحكومة التي أعدته قد اضطرت الى تجميده والنقصان من النفقات التي ينص عليها بنسبة تفوق 50% ، على الأقل بالنسبة لسنته الأولى. لن نتحدث في هذا المخطط الذي ما زال اسما بدون مسمى، بل سننصرف الى إبراز النتائج التي انتهت اليها ستراتيجية «التصحيح» و «الترقيع» التي سادت خلال السبعينات والتي تشكل المعطيات الأساسية للوضعية الراهنة بالمغرب (1982 ــ 1983). ومع ذلك فلا بد من أن نعترف هنا لهذا المخطط المجدد بقيمته الوثائقية بالنسبة لبحثنا، فلقد كشفت الدراسات القطاعية التي تطلبها اعداده عن حقائق وأرقام تخص الوضعية الاجتماعية الراهنة ما كان يمكن الحصول عليها بدونه. فعلى هذه الدراسات وما بني عليها من تقارير سنعتمد فيما سندرجه فيما يلي من بيانات وأرقام.

في يوم 3 ــ 9 ــ 1982 أجرى احصاء عام شامل للسكان بالمغرب. ومع أن نتائج هذا الاحصاء كانت موضوع نقاش من طرف بعض الصحف المعارضة التي ترى ان العدد الاجمالي لسكان المغرب أكثر ببضعة ملايين من العدد الذي اعلن عنه، فإن الأرقام الرسمية المعلن عنها كافية مع ذلك لأخذ فكرة عامة عن جوانب أساسية من المشاكل التي يعاني منها

المغرب اليوم، نتيجة الستراتيجيات التي وجهت التجربة التنموية فيه منذ 20 سنه. فحسب الأرقام الرسمية يبلغ سكان المغرب : 20.357.620 نسمة (المغاربة فقط اما الأجانب فعددهم 61.935) منهم 8.730.399 نسمة في المدن والمراكز الحضرية و11.689.156 نسمة في البادية.

وبالمقارنة مع إحصاء 1971 يتضح ان سكان المغرب قد ارتفع عددهم في العشر سنوات الماضية بـ 5.040.296 نسمة أي بنسبة 32،8% الشيء الذي يدل على أن الزيادة السنوية تقترب كثيراً من 3%، (هناك من يجعلها أكثر من 3 %). هذا بالنسبة للنمو الديموغرافي بصورة عامة. أما إذا ميزنا بين المدن والبادية فإن المقارنة بين نتائج احصاء 1971 ونتائج احصاء 1982 تدل على ان المدن والمراكز الحضرية في المغرب يتزايد عدد سكانها سنويا بنسبة 4،4% وهي زيادة راجعة الى النمو الديموغرافي من جهة والى الهجرة من البادية من جهة أخرى، وأيضاً الى «تحضير» بعض المناطق القروية، اعني تحويلها الى مراكز حضرية. لقد أدت هذه العوامل الثلاثية كما هو واضح الى ارتفاع مهم في نسبة التحضر (urbanisation) ، إذ بلغت الآن 42،7% بينما لم تكن تجتاز 35% سنة 1971 و 29% سنة 1960 وبعبارة أخرى، فالبادية المغربية لا تستوعب سوى 57،3% من السكان بينما كان يقطنها 65% منهم عام 1971 وما يعادل نسبة 71% عام 1960.

وغني عن البيان القول بأن هذا النمو الديموغرافي مع ما يصحبه من تزايد الهجرة من البادية الى المدن يطرح مشكل التشغيل طرحا حاداً. فكيف تم ويتم «التخفيف» من هذا المشكل، وبأية وسيلة؟

إن الظاهرة السائدة الآن ومنذ أواخر السبعينات هي تقلص امكانيات التشغيل إلى حد يبعث على القلق. فالمعامل لا تزداد، بل بالعكس، فالكثير من الموجود منها قد اضطر إلى النقص من عدد العمال، وهناك معامل أقفلت أبوابها نهائياً. ومهما يكن فالمصانع المانيفاكتورية التي تمثل 17% من الدخل القومي العام لا تشغل إلا 10% من اليد العاملة، بينما تقدم الصناعات الصغيرة والصناعات التقليدية نحو نصف أماكن الشغل المتوفرة. وتقدر طلبات العمل سنويا (أوائل الثمانينات) بنحو 200.000 طلب من الشباب الصاعد. أما الوظيفة العمومية التي كانت تستوعب كل سنة عدداً مهما من المتخرجين من مختلف أسلاك التعليم فقد «امتلأت» هي الأخرى، وتقلص حجم التوظيفات تقلصاً شديدا. وإذا أضفنا إلى ذلك تعاقب الجفاف خلال السنوات الثلاثة الماضية وبالتالي وقوع الأغلبية الساحقة من سكان البادية تحت طائلة بطالة جماعية حقيقية، أدركنا مدى خطورة المشكل، مشكل البطالة في المغرب.

ومع ذلك كله فالأمور ما زالت عادية أو شبه عادية. لماذا ؟

يجب أن يدخل المرء في حسابه عندما يكون بصدد البحث في مشكل البطاقة في العالم الثالث طاقة شعوب هذا العالم على تحمل الفقر واستعدادها للتخلي عن جزء أو أجزاء من لوازم الحياة من مأكل وملبس كلما اضطرت إلى ذلك، وهي تقبل ذلك وكأنه قدر لا مناص منه. هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن يدخل المرء في حسابه كذلك ظاهرة التضامن العائلي في هذه الشعوب، وهي ظاهرة قائمة في المغرب فعلًا وبشكل واسع. ذلك أن الشخص الواحد إذا كان يشتغل فإنه يعيل معه أسرة تتكون ليس فقط من زوجته وأولاده بل أيضاً من أبيه وأمه وأفراد آخرين من أقاربه وهكذا يمكن القول، إن كل شخص عامل ويتلقى أجراً يعيل معه ما لا يقل عن خمسة أفراد في المتوسط. ومعنى ذلك أنه إذا كان هناك مليون شخص من العاملين المتوفرين على دخل قار فإنهم يعيلون معهم بصورة مباشرة خمسة أو ستة ملايين شخص فيصبح عدد العاملين ليس مليوناً واحد، بل خمسة أو ستة.

لقد أبرزنا هذه الظاهرة المعروفة لنبين من خلالها ليس فقط مساهمة الذين يشغلون في البلاد عمالًا أو موظفين في التخفيف من حدة مشكل البطالة، بل أيضا وهذا أهم، مساهمة العمال المغاربة في الخارج في هذا المجال، مجال «قمع» البطالة وتغليفها، ذلك أن مدخول اليد العاملة المغربية المهاجرة يبلغ حاليا نحو مليار دولار سنويا أي ما يعادل مدخول الفوسفاط، الثروة المغربية الرئيسية للمغرب. وإذا قارنا هذا المبلغ مع المبالغ الذي كانت تدره هجرة اليد العاملة على المغرب في السبعينات نجده قد تضاعف ثلاث مرات الشيء الذي غطى الزيادة السنوية في عدد اليد الطالبة للعمل. ومن هنا نفهم الزيادة التي عرفها معدل الدخل القومي للفرد P.N.B إذ بلغ سنة 1980، 843 دولاراً أي بزيادة 30% بالنسبة لسنة 1970.

ومع ذلك فإن هذه الزيادة لم ينعكس لها أي أثر على الحياة الاجتماعية، ليس فقط بسبب ارتفاع الأسعار ونفقات الدفاع، بل أيضاً لأن ستراتيجية «التنمية» في المغرب لا تهتم بجد بالحاجيات الضرورية للسكان. وفي هذا الصدد يقول تقرير للبنك الدولي صدر مؤخرا : إنه على الرغم من الزيادة التي عرفتها السبعينات في النفقات على الحياة الاجتماعية فإن المغرب يبقى مع ذلك متخلفا جدا بالنسبة لبلدان أخرى لها نفس الدخل الفردي في مجال تلبية الحاجات الأساسية لاكثرية السكان. ويبدو ذلك في أجلى صورة في المناطق القروية ولدى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض مما يعكس بوضوح قلة اهتمام برامج التنمية في المغرب بالتنمية الاجتماعية.

لنستعرض بعض جوانب الوضعية الاجتماعية في مغرب أوائل الثمانينات (1982 — 1983).

إن أول ما يطالعنا من معطيات المغرب الراهن هو اتساع الهوة بين المدن والبادية في كافة المجالات من جهة، وتفاحش الفوارق الطبقية من جهة أخرى. يتجلى ذلك واضحاً في المرافق الاجتماعية الأساسية كالتعليم والسكنى والصحة.

ففي مجال التعليم يمكن القول بصفة إجمالية إن الوضعية الراهنة لا تختلف عما كانت عليه في السبعينات كما رسمنا صورتها في الفقرة الماضية وإذن يكفينا هنا الاشارة إلى المعطيات التالية.

يمكن أن نلتمس النتيجة العامة للتعليم في المغرب في مجال الأمية. إن الاحصائيات الحالية تشير إلى أن الذين يقرأون ويكتبون من السكان المغاربة لا تتجاوز نسبتهم 28% بمعنى أن ما لا يقل عن 72% من سكان المغرب ما زالوا أميين. وإذا عرفنا أن الشبان الذين لا تتجاوز أعمارهم عشرين سنة يشكلون اليوم ما يقرب من 60% من مجموع سكان البلاد أدركنا خطورة الوضعية الراهنة على المستقبل. وإذا فصلنا بين المدن والبادية وجدنا أنفسنا أمام فوارق خطيرة إذ تبلغ نسبة الأمية في البادية أكثر من 95%. أما التعليم الإبتدائي فهو لا يضم سوى نحو 60% من الأطفال الذين هم في سن الدراسة الإبتدائية، هذا كنسبة عامة. أما حظ البادية فهو لا يتعدى نحو 25%.

ولابد من القول مع بعض الدراسات التقنية إن نظام التعليم في المغرب يعيش أزمة خانقة بسبب الإرتفاع الكبير والمطرد في نسبة البالغين سن الدارسة. ذلك أن 46% من السكان يقل عمرهم عن 15 سنة. وإذا كانت ستراتيجية «التصحيح» و «الترقيع» التي اتبعت في السبعينات قد رفعت من عدد المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية، خاصة طلاب الجامعات، فإن نسبة الضياع والتكرار ما تزال مرتفعة جداً. إذ أن أكثر من 20% من تلامذة الإبتدائي يغادرون المدرسة قبل إتمام الدراسة الابتدائية بينما تكرر الأغلبية الساحقة من الباقين سنتين أو ثلاث سنوات في المتوسط مما يرفع السنوات الضرورية لإكمال السنوات الابتدائية الخمس إلى 8،6 سنوات. ونفس الشيء نصادفه في السلك الثانوي حيث يقضي التلميذ 5،3 سنوات لإكمال السنوات الأربع من الاعدادي بينما يقضي 4،2 سنوات لإكمال السنوات الثلاث من الثانوي. لكي ندرك الوضعية الشاذة لنظام التعليم بالمغرب (بالقياس إلى نظم التعليم في الأقطار المتقدمة) نشير إلى أن الإحصائيات الرسمية تؤكد أن حجم التعليم العالي قد ارتفع بنسبة 20% ما بين 1972 وسنة 1980 بينما ارتفع حجم التعليم الثانوي خلال نفس المدة بنسبة 10،6%. أما حجم التعليم الإبتدائي فإنه لم يرتفع خلال نفس المدة إلا بـ 6،4%. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على عدم مساوقة التعليم الإبتدائي والثانوي لنمو السكان كما يدل على أن تعميم التعليم الإبتدائي ما زال هدفا بعيداً جدا. ورغم الطابع

التفاؤلي اللامسؤول لنصوص المخطط الحالي المجمد (1982 ــ 1985) فإنه لم يستطع أن يتوقع إمكانية قبول جميع الأطفال البالغين سن الدراسة (7 سنوات) قبل سنة 1992. وحسب إحصائيات وتوقعات وزارة التعليم فإن الأطفال الذين يكونون في سن الدراسة الإبتدائية (7 ــ 12 سنة) سيبلغ 6.838.500 طفل سنة 1990، ولكن لن يكون من بينهم في المدارس في تلك السنة سوى 5.597.408 طفل الشيء الذي يعني أنه سيكون هناك في سنة 1990 ما لا يقل عن 1.241.500 طفل بدون مقعد. هذا فيما لو طبق التصميم الحالي المجمد وحقق أهدافه كاملة. أما وان هذا التصميم قد جمد وعوضت أهدافه «الطموحة» بسلوك سياسة للتقشف، يعتبر التعليم أول ضحية لها، فإنه لا أحد يستطيع الآن أن يتوقع أن تعميم التعليم الابتدائي سيتم في المغرب في هذا القرن. والجدير بالاشارة هنا أن بعض الدراسات المستقبلية كانت قد توقعت، قبل تجميد المخطط الحالي، أن أكثر من نصف سكان المغرب النشطين (17 ــ 34 سنة) سيكونون أميين في سنة ألفين. هذا فضلًا عن ارتفاع نسبة الأمية، وبقائها مرتفعة إلى ما بين 60% و70% بالنسبة لمن تتجاوز أعمارهم 34 سنة.

لنكتف بهذه المعطيات في مجال التعليم وننتقل إلى قطاع الصحة حيث تطالعنا المعطيات التالية :

تقول الاحصائيات الرسمية إن نسبة الأطباء في المغرب ما زالت في حدود طبيب واحد لكل 15.000 نسمة. وتنخفض هذه النسبة في بعض الأقاليم إلى طبيب واحد لكل 100.000 نسمة. والجدير بالاشارة هنا أن سياسة التقشف التي أعلنت قبل شهور قد جعلت وزارة الصحة تعجز هذه السنة عن توظيف المتخرجين من الأطباء الذين أنهوا خدمتهم المدنية وذلك بسبب عدم توفرها على المناصب المالية الضرورية.

أما المستشفيات فهي بنسبة سرير واحد لكل 800 فرد. ولكن هذه النسبة تصدق فقط على المدن الكبرى إذ تستحوذ الدار البيضاء والرباط اللتان تضمان 15% من السكان على 47% من مجموع الأطباء و 60% من الصيادلة و63% من العيادات الخاصة و67% من أطباء الأسنان و67% من الممرضين. فعلًا لقد ارتفع معدل الحياة بالمغرب من 45 سنة عام 1956 إلى 55 سنة عام 1978، ولكن نسبة وفيات الأطفال ما زالت مرتفعة إذ تبلغ 107 في الألف بالنسبة للمولودين أحياء... وبكيفية عامة فالنظام الصحي في المغرب لا يلبي الحاجات الضرورية للسكان، وذلك بسبب أن البنيات الصحية في هذه البلاد قد قامت على أساس تجهيزات مرتفعة التكاليف مركزة في الرباط والدار البيضاء، وذلك على حساب التجهيزات الأساسية القادرة على تغطية حاجيات السكان. وكمثال على ذلك نشير إلى أن 75% من ميزانية قطاع الصحة لسنة 1982 وظفت في بناء مستشفيات كبيرة، بينما لم يخصص للوقاية الصحية

سوى 25% من الميزانية. هذا من جهة ومن جهة أخرى لم ترتفع نفقات التسيير في وزارة الصحة خلال العشر سنوات الأخيرة، بل بالعكس لقد انخفضت خلال نفس المدة من 8% إلى 5% من النفقات العامة للدولة. وفي هذه النسبة تستهلك الأجور حصة كبيرة متزايدة بينما تتدهور باستمرار حصة المواد الصيدلية والأدوية. ولقد أصبح معروفاً الآن أن على المريض في المستشفيات الحكومية أن يتحمل نفقات كثير من الأدوية ولوازم الجراحة فضلًا عن «السماح له» بإدخال الأغطية والأطعمة...

على أن المشكل الصحي في المغرب إنما تتجلى خطورته بصورة أكثر تفاقما إذا نظرنا إليه في ارتباطه بقطاع السكنى ومشاكله. ذلك أن النمو الحضري السريع الذي أبرزناه من قبل مع عجز القطاع العام والخاص عن تلبية حاجات السكنى كان لهما نتائج وخيمة تمثلت في تراكم السكان في منازل ضيقة وفي استفحال ظاهرة السكن العفوي و «اللاقانوني» مع التزايد المطرد لأحياء مدن القصدير. وقد تكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحكومة قد قدرت الحاجة في السكنى بـ 700.000 وحدة سكنية عام 1980 بالاضافة إلى 90.000 مسكن جديد يجب إعداده كل سنة (بالنسبة لسنوات 1981 ــ 1985) من أجل تغطيه الحاجيات المستجدة، هذا في حين أن أعمال البناء لا توفر في الوقت الراهن سوى ما بين 45.000 إلى 50.000 وحدة سكنية في السنة، بما في ذلك عمليات البناء «اللاقانونية» أي التي لا تخضع لتصميم مسبق يحظى بموافقة وإشراف البلديات.

والواقع أن مجهودات الدولة في مجال الاسكان ضئيلة جدا، إذ أن 90% من الأماكن السكنية يبنيها القطاع الخاص. أما وزارة السكنى فهي لم تنجز طوال سنوات 1975 ــ 1982 سوى 19.000 وحدة سكنية. وعلى الرغم من أن هذه المساكن قد بنيت بقصد تمكين الفئات ذات الدخل الضعيف من التوفر على سكنى مناسبة إلا أن ثمنها المرتفع قد جعلها من نصيب الفئات ذات الدخل المضمون والمرتفع نسبياً لأنها هي التي تستطيع أداء المبالغ المطلوبة. وهكذا يتضح بالملموس أن ستراتيجية الإسكان الحكومية تتجه إلى ذوي الدخول المضمونة من المأجورين وبكيفية خاصة الموظفين الذين تبلغ أجورهم مستوى يسمح لهم بتوفير الاقساط المطلوبة كل شهر فضلًا عن توفير مسبق للدفعات المطلوبة في بداية الحصول على السكنى. أمام هذه السياسة النخبوية يبقى الحل هو التراكم في الأحياء الشعبية حيث أصبحت الشقق تكتظ ليس بأفراد عائلة واحدة كثيري العدد بل بعدد من العائلات بأكملها، بالاضافة إلى الأحياء القصديرية التي ما زالت تشكل من حيث العدد ما بين ثلث وخمس المساكن في المدن المغربية.

خاتمة : التنمية والمجال الحضاري

لقد مضى على استقلال المغرب ما يزيد عن ربع قرن، وبالضبط سبعة وعشرون عاماً، وهي مدة كافية لكل تجربة تنموية كي تكشف عن نوع النتائج التي يمكن أن تقدمها، وبالتالي عن الدروس التي يمكن أن تستخلص منها. ولما كانت كل تنمية إنما تهدف إلى خدمة الجوانب الإجتماعية والحضارية من الحياة، ولما كنا قد ركزنا تحليلنا لنتائج المخططات الاقتصادية المغربية على هذه الجوانب بالذات فإنه من الطبيعي أن نطمح في نهاية هذا البحث إلى تجاوز التحليلات الكمية والعلاقات الحسابية إلى الخلاصات النظرية العامة.

لقد انطلقنا في بحثنا من التذكير بحقيقة تاريخية أساسية وهي أن المغرب قد بقي ينتمي بكل جوانب الحياة فيه إلى عالم القرون الوسطى إلى حدود 1912، وأنه ابتداء من هذا التاريخ، تاريخ توقيع معاهدة الحماية، بدأت فيه عملية غرس النظام «التعميري» الاستعماري الذي نقل إليه نقلًا بنيات الدولة الرأسمالية الحديثة فأقام فيه دولة داخل دولة مما كرس فيه الثنائية في جميع المجالات وعلى جميع المستويات : في كل ميدان «قطاع عصري» و«قطاع تقليدي»، في الادارة والفلاحة والصناعة والتعليم والثقافة والعمران.. ألخ. ولم تكن هذه الثنائية بريئة ولا كانت العلاقات بين طرفيها قائمة على تبادل التأثير والتأثر، بل كانت علاقات استغلال وحيدة الاتجاه : «القطاع العصري» يستغل «القطاع التقليدي» وبالتالي مجمع البلاد، في اتجاه تلبية حاجيات «المركز» : الرأسمالية الفرنسية.

فعلًا، ذلك هو جوهر الظاهرة الاستعمارية كما عرفتها كل البلدان التي سقطت تحت نير الاستعمار. ومع ذلك لا بد من ملاحظة الفروق بين الظاهرة كما عانى منها بلد ما وذات الظاهرة كما عانى منها بلد آخر. ولا بد كذلك من توجيه الانتباه إلى الكيفية التي حققت بها هذه الظاهرة وجودها وأهدافها في كل بلد، ولا بد من الاخذ بعين الاعتبار الكامل الكيفية التي «صفيت» بها هذه الظاهرة والطريق الذي سلكه البلد باستقلاله السياسي.

وفيما يخص المغرب لابد من الاخذ بعين الاعتبار ثرواته الطبيعية الغنية المتنوعة وطاقاته البشرية النشيطة، ولا بد من الاخذ بعين الاعتبار كذلك أن فرنسا قد احتلته والرسمالية فيها في أوج تطورها وأن الحربين العالميتين، والثانية منهما بكيفية خاصة قد دفعت بالاستثمارات الرأسمالية الفرنسية إلى المغرب دفعاً. لنضف إلى ذلك أن معاهدة الحماية قد نصت على الإحتفاظ للمغرب بكيانه بصورة تجعل من غير الممكن تطبيق سياسة «الادماج» فيه، وأن الطبقة الارستقراطية التقليدية في هذه البلاد كانت من الذكاء والنشاط بالصورة التي جعلتها تستطيع التعامل مع نظام الحماية في الوقت التي تعارضه وتطالب بإلغائه. ولا بد من الأخذ بعين الإعتبار كذلك، وبالدرجة الأولى، ما عرف به الشعب المغربي من حيوية وقدرة على مواصلة

النضال... هذه العوامل مجتمعة قد دفعت فرنسا إلى توسيع قاعدة نظامها «التعميري» في المغرب بحيث غدت التجهيزات العصرية التي غرستها فيه تفوق ما غرسته في بلدان أخرى استعمرتها قبله بعشرات السنين. إن هذا يعني أن المغرب المستقل قد ورث في عقر داره «نهضة» و«حداثة» مغروستين فيه غرساً ومنقولتين إليه نقلًا وأصبحتا تقدمان نفسيهما كنموذج جاهز للعصرنة والتحديث.

لقد كانت أمام المغرب يومذاك، أي غداة الاعلان عن استقلاله ثلاث إمكانيات لا غير :

إما إعادة هيكلة هذا النظام «التعميري» الاستعماري ـــ النموذج مع العمل على نزع الطابع اللاوطني عنه بواسطة مخططات مدروسة...

وإما المحافظة على النظام، «التعميري» الاستعماري، والعمل على خدمته واستخدامه في آن واحد، وبالتالي الإبقاء على جوهر تركيبه واتجاه تطوره.

وإما التفريط فيه وإهماله و «تخريبه» بصورة تجعل المغرب يعود إلى ما يشبه الوضع الذي كان عليه قبل الحماية.

ولاشك فإن المؤرخ سيبتعد كثيراً عن جادة الصواب إذا هو حاول أن يفسر خارج هذه الإمكانيات الثلاثة مجمل الصراعات السياسية العنيفة ـــ بل الدموية أحياناً ـــ التي عرفها المغرب خلال السنوات الخمس الأولى من استقلاله. وكما هو واضح من العرض فلقد تم حسم الصراع لفائدة الامكانية الثانية، مع أوائل الستينات عندما رفعت بصورة علنية رسمية شعارات «الليبرالية» و«الواقعية» و«الإنفتاح».

والحق أنه إذا كان لكل شيء في هذه الدنيا ايجابيات وسلبيات فإنه لا بد أن يسجل المؤرخ في ميزان «الحسنات» الخاص بالطبقة التي تولت التسيير في المغرب المستقل كونها استطاعت أن تجنب النظام «التعميري» الاستعماري في المغرب الوقوع تحت طائلة الامكانية الثالثة المشار إليها أعلاه. فلقد حافظت على التجهيزات الأساسية الحديثة التي غرستها دولة الحماية في المغرب فصانتها وعملت على نموها، بل وتجميلها. ولا شك أن السائح الاجنبي الذي زار المغرب عام 1955، قبيل الاعلان عن الاستقلال، ثم عاد فزاره اليوم عام 1983 سيلاحظ أن شبكات الطرق قد تمت صيانتها وتم توسيعها، وأن الاحياء العصرية (وبتعبير ذلك الوقت : الاحياء الأوربية) قد مددت وجددت كثير من عماراتها، وأن الاحياء الصناعية مازالت قائمة تنمو وتتسع، وأن الموانيء قد صينت ووسعت، وإن المدن قد كبرت وكثرت، وأن هناك بالفعل في كل جانب وكل مظهر من جوانب «القطاع العصري» ومظاهره نمواً في اتجاه «مواكبة» العصر. ويمكن لهذا السائح أن يطلع على **بعض** الارقام فيلاحظ مثلًا ارتفاع في عدد المتعلمين، وربما يلاحظ أن هناك نخبة مثقفة ذات مستوى لائق،آخذة في التبلور.

وقد يزور هذا السائح الأجنبي بعض الفنادق وبعض المستشفيات وبعض العيادات وبعض المزارع، وبعض المعامل... فيجد نفسه بالفعل أمام تجهيزات تفوق بكثير مستوى التجهيزات التي كانت تتوفر عليها هذه المرافق في أواخر عهد الحماية... ليس هذا وحسب بل إن هذا السائح، إذا كان قد تعرف في الخمسينات على بعض العائلات الأرستقراطية المغربية، سيجد نفسه هذه المرة أمام «تحضر» رفيع ـــ بل مرفوع ـــ المستوى. فالفيلات الأنيقة، ولكن البسيطة، التي كان يسكنها رؤساء الشركات والادارات من الأوروبيين، قد أصبحت الآن عبارة عن مجرد ذيل لأحياء جديدة تماماً تتنافس فيها فيلات وقصور يعجز خيال مؤلف كتاب ألف ليلة وليلة عن وصفها وحكاية وقائع سهراتها وأسمارها... قد يدخل هذا السائح بعض هذه القصور ليتعرف على «العادات» الإجتماعية الجديدة فيجد نفسه أمام «قابلية» للتطور يفوق التصور. وإذا هو خرج إلى الشارع فإنه سيلاحظ في هذا السياق أن حركة «تحرير المرأة» التي كانت جزءاً أساسيا من نشاط العمل الوطني أيام الحماية، سيجد تلك الحركة قد نجحت بصورة لم تعرف مثلها بلدان عربية أخرى، ربما حتى تلك التي كانت في يوم من الايام رائدة في هذا المجال. ذلك أن المرأة المغربية، امرأة المدينة التي كانت محجبة محافظة قد أصبحت الآن سافرة حاضرة في كل مجالات العمل. وإذا كان هذا السائح قد زار بلدانا عربية أخرى فلا شك أنه سيستنتج أن المغرب ربما هو الآن البلد العربي الوحيد الذي لم يعد فيه مشكل المرأة مطروحاً بصورته التقليدية. إن المشكل الذي تناقشه اليوم المرأة المثقفة المغربية، على صفحات المجلات والكتب، ليس هو مشكل السفور والحجاب، ولا مشكل حق المرأة في اختيار زوجها، فتلك مشاكل أصبحت في خبر كان أو كادت أن تصبح، بل إنها تناقش فصول «مدونة الأحوال الشخصية» التي استخلصت من الفقه الاسلامي، خصوصاً منها تلك التي تنص على وجوب «نفقة» الزوج على زوجته. إن المرأة المغربية المثقفة تعترض اليوم على مفهوم «النفقة» وخلفياته الاجتماعية والايديولوجية لأنها تعتبره مفهوماً يجعل المرأة موضوعا يُنفق عليه وليس ذاتاً تنتج وتنفق على نفسها مثلها مثل الرجل سواء بسواء.

ولا شك أن ميزان «حسنات» الطبقة المسيرة بالمغرب سيزداد رجحانا إذا نحن تتبعنا هذا السائح **الأجنبي** في مشاهداته وملاحظاته. غير أن مذكرات هذا الاجنبي ستبقى أجنبية تماماً إذا نحن لم ننتقل بها إلى القطاع الآخر، «القطاع التقليدي».. ولا نحتاج هنا إلى مرشد «أهلي» يقودنا عبر أحياء القصدير وأزقة المدن الشعبية ودواوير البادية... الخ. فالبيانات والاحصاءات التي سودنا بها الصفحات الماضية تقدم لنا صورة علمية عن حقيقة الوضع. فلنقطع الجولة «السياحية» ولننظر إلى جوهر المشكل، إلى الدرس النظري العام الذي يجب استخلاصه.

لقد برَّرَتْ التجربة التنموية «والليبرالية» المغربية نفسها عند بداية انطلاقها، الصريح

والعلني، بكون التطور «الطبيعي» سيؤدي « حتماً»، مع مرور الزمن، إلى أن يمتص القطاع العصري «النامي» ما تبقى من القطاع التقليدي لينتهي الامر في نهاية المطاف إلى تحديث «كامل شامل»... مع الحفاظ على الهوية الوطنية والكيان الروحي (وتلك عبارة تتردد باستمرار في مثل هذا السياق : تطميناً، أو حفظاً للتوازن، أو لاي شيء آخر) ولكن التجربة، تجربة عشرين سنة كاملة، أسفرت عن العكس تماماً. ذلك أن ما تم خلال هذه السنوات العشرين هو حدوث «ورم» كبير وخطير في القطاعين معاً وبالتالي اتساع الهوة بينهما بصورة مذهلة. لقد «نما» القطاع العصري، قطاع الغنى «والحداثة» بفضل استمرار التبعية للمركز ولفائدتها ومن أجل ترسيخها، و «نما» القطاع التقليدي، قطاع الفقر والجهل، بفعل النمو الديموغرافي وارتفاع تكاليف المعيشة وبوار الصناعات التقليدية وتدهورها، فأصبح المغرب مغربان : مغرب الأغنياء الذي ورث «المغرب النافع» وبقي يدور في فلك «المركز» الذي شيده، ومغرب الفقراء الذي ظل يجتر فراغه وبؤسه في فراغ وبؤس «المغرب غير النافع». والنتيجة هي التشويه الحضاري الذي ينتصب في كل مكان دليلًا على أن الستراتيجية التي اتبعت في مجال التنمية لا يمكن أن تؤدى إلا الى نتيجة واحدة هي «**تنمية» التخلف**، بالصورة التي تستوجب إعادة النظر في مفهوم «التخلف» ذاته.

بالفعل، لقد اعتاد الباحثون الاقتصاديون أن يلتمسوا تعريفا لـ «التخلف» من مراعاة الفارق الذي يفصل بين مجموعتين من الدول : البلدان المصنعة، النامية فعلا، والبلدان المتخلفة «السائرة في طريق النمو». وأعتقد أن التجارب التنموية في كثير من الاقطار المستعمرة سابقا، ومنها التجربة المغربية، تحتم بناء تعريف «التخلف» بناء جديداً. على أساس الفوارق التي تفصل بين قطاعين، بل «عالمين» في قطر واحد : ما يسمى بـ«القطاع العصري» وما يسمى بـ «القطاع التقليدي».

هل نصدر في ملاحظاتنا هذه عن رفض مطلق لنموذج معين وتمسك أعمى بنموذج معين آخر؟

لا، إن النماذج في نظرنا كلها نسبية، بمعنى أنه ليس هناك نموذج جاهز صالح بمفرده دون غيره، وبصورة مطلقة، في هذا البلد أو ذاك. إن النموذج الصالح لبلد ما هو الذي يخرج من صلب التطور الذاتي الشامل لهذا البلد بفعل عمل القوى الحية فيه. وبما أن النموذج الذي غرسه الإستعمار في المغرب لم يكن نابعاً من صلب التطور العام فيه ولا كان من تشييد القوى الحية من سكانه، بل بالعكس كان نموذجا أجنبيا أوقف وجمد مسار التطور الذاتي فيه، فإن المنطق الوطني، منطق التحرر، كان يقضي أن يكون استرجاع السيادة الوطنية منطلقاً لإعادة هيكلة ذلك النموذج بالصورة التي تجعله ينبت نبتا جديداً ويحرك التطور العام في كل مجال.

فعلًا كانت هناك تجارب من هذا النوع في بلدان أخرى عملت على إعادة هيكلة النموذج «التعميري» الاستعماري على أساس ستراتيجية تعتمد التصنيع منطلقاً وغاية، ومع ذلك لم تصادف النجاح المطلوب، اذ تعثرت ودخلت في مآزق، وكثيرا ما يفسر ذلك بسبب صغر حجم السوق الداخلية واستحالة الوقوف أمام الصناعة الأوروبية واليابانية في الأسواق الخارجة بله منافستها. وهذا صحيح تماما.. ولكن فقط عندما ينظر إلى هذا القطر أو ذاك من أقطار العالم الثالث في حدود القالب الضيق الذي وضعه فيه المستعمر، القالب الذي يفصل البلد عن مجاله الحضاري الطبيعي ويشده بروابط التبعية إلى مجال حضاري آخر متفوق عليه، غريب عنه، يمارس الهيمنة والاستغلال. والواقع أنه لا يمكن لأي بلد أن يحقق تنمية حقيقية مطردة إلا إذا كان يتنفس داخل مجاله الحضاري الطبيعي : جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. ذلك أن النمو لا يتحقق، ولم يتحقق في التاريخ لبلد معين واحد ووحيد، بل لقد كان النمو عبر التاريخ نموا للمجال الحضاري كله، فلا بريطانيا ولا فرنسا ولا ألمانيا ولا روسيا ولا غيرها من الدول المصنعة حقق نموه في استقلال وعزلة عن مجاله الحضاري، بل إنما نمت هذه البلدان وتقدمت في ترابط وثيق مع بعث الحياة في مجالها الحضاري الذي هو أوروبا ككل. ومثل هذا يمكن أن يقال عن الحضارات القديمة كالحضارة اليونانية والحضارة العربية وغيرهما من الحضارات التي كان ازدهارها ازدهاراً لمجالها الحضاري ككل، فمنه كانت تستمد قوتها، وفيه كانت تحقق ذاتيتها.

وفيما يخص أقطار العالم العربي نحن نعتقد أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن ترسخ وتتوطد في أي منها بمفرده مهما كان النموذج الذي يتم استنساخه واعتماده.. بل لا بد من ارتباط الأقطار العربية بعضها مع بعض ارتباط تكامل في جميع المجالات حتى يمكنها ان تدخل في مسلسل للتنمية حقيقي وعميق ومتسع باستمرار. فإذا لم تتحول الاقطار العربية إلى سوق واحدة، ذات جهات اقتصادية متميزة ولكن مترابطة ومتكاملة، جهات صناعية وجهات زراعية وجهات سياحية... الخ، فان أية مشاريع للتنمية تقوم بها منفردة إنما هي مشاريع معرضة للفشل، وإذا هي نجحت بعض النجاح فإنها لا بد ان تكرر نفسها ولا بد أن تتنافس مع بعضها، وبالتالي لا مفر لها من الاختناق كمصير.

نقول هذا ونحن لا نفكر في التجربة المغربية «الليبرالية» فقط، بل نفكر أيضا في تجارب أخرى «اشتراكية»، أو ذات طبيعة خاصة لايصدق عليها أحد الاوصاف التي نستعيرها من قاموس العصر، لقد انتهت جميع هذه التجارب إلى مآزق أو هي بصدد الوقوع فيها، وعلى كل حال فهي دائما مهددة بالتراجع والاختناق، خصوصا عندما تنضب المواد المعدنية التي تغذيها. وهذا الفشل الذي أصاب أو يصيب التجارب التنموية في العالم العربي يرجع في نظرنا إلى أنها ــ بالاضافة إلى أسباب أخرى ــ أهملت شرطاً ضروريا وهو الارتباط العضوي التكاملي مع

مجالها الحضاري العام. لقد وقع التأكيد مراراً على ضرورة فك الروابط مع «المركز» الامبريالي، وهذا شرط ضروري وأساسي. غير أن فك الروابط تلك سيؤدي حتماً إلى الاختناق ما لم تقم مقامها روابط أخرى ومع «مركز» آخر، وليس من الضروري أن يكون المركز خارج الوطن العربي، فالاقطار العربية بثرواتها الطبيعية وموقعها الستراتيجي وطاقاتها البشرية الكامنة وأطرها العلمية المتزايدة، بالاضافة إلى سوقها الواسعة، قادرة على أن تجعل من نفسها مركزا لنفسها، مركزا يمتد إشعاعه خارج المجال الحضاري العربي، في إفريقيا وآسيا. وإذن فالتنمية الاجتماعية الشاملة في الوطن العربي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار من التنمية الاقتصادية والعلمية يقوم على علاقات الترابط العضوي والتكامل بين الاقطار العربية ككل. وإذا تحقق هذا، أو دخل في طور التحقق، فان البقية، أعني الوحدة السياسية، ستاتي تبعا.